الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2021

فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

الإدارة المالية في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي: البدائل المتاحة

دراسة حالة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطلبة:
- حميدش عبير
- قارة أميرة

إشراف:
.بوشلاغم عميروش

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
لطرش جمال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوشلاغم عميروش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
عقون شراف	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

شكر وتقدير

بداية نحمد الله عز وجل الذي منحنا القوة والصبر ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ بوشلاغم عميروش المشرف على هذه المذكرة، على كل ما قدمه لنا من التوجيهات ونصائح وإرشادات من خلال متابعته هذه المذكرة.

كما نوجه شكرنا الخاص إلى موظفين وإداريين في مصلحة الميزانية والمحاسبة للمركز الجامعي لإمدادهم لنا بالمعطيات المطلوبة في هذا البحث .

كما نوجه شكرنا إلى أستاذ رئيس قسم علوم التسيير الأستاذ قرين ربيع

وعرفان بالجميل نتقدم بخالص وجزيل الشكر للذين ساهموا في إثراء هذا البحث بقدر كبير أو بسيط ودعمنا من قريب أو بعيد.

كما نتقدم ونتوجه بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة على مناقشة المذكرة وإبداء ملاحظاتهم القيمة.

إهـداء

بسم الله الرحمان الرحيم " قل اعملوا فسيرى الله أعمالكم و رسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم.

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

و إلا تطيب اللحظات إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة

و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان

و التفاني إلى بسمة الحياة و سر وجودي إلى من كان دعائها

سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى من كانت سندي في هذه الحياة

إلى اغلي الحبايب أمي أمي أمي .

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من احمل اسمه بكل افتخار

أرجو من الله إن يمد في عمره ليرى ثمرا قد حان قطافها بعد انتظار أبي العزيز.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إخوتي غاليين على قلبي سفيان أيوب رحيمة شيماء

إلى من فارقتنا و بقيت ذكراها في قلوبنا جدتي العزيزة

رحمها الله تعالى.

إلى أخوالي و خالاتي و أولادهم اخص بالذكر خالتي حياة و ريمة و فهيمة

وابنتا خالتي خولة و هند

والى رفيقات الدرب صديقاتي شاهناز وأماني و غادة

الى صديقتي التي تحملنا معا عناء كتابة اسطر هذه المذكرة اميرة

إلى الذين بذلوا كل جهد و عطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام لاسيما

أستاذي منير دربي في مذكرتي بوشلاغم عميروش

عبيـر

الإهداء:

اهدي ثمرة جهدي إلى أعظم رجل في الكون إلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأضاء لي الطريق ولم يبخل علي بشيء رباني وأرادني أن أبلغ المعالي، إلى أعز ما عندي أبي العزيز.

إلى رمز الحب والحنان والتضحية إلى القلب الحنون وسند دربي وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات أمي الغالية.

حفظهم الله وأطال عمرهما.

إلى من حبهم يجري في عروقي وعاشوا معي الحياة حلوها ومرها أخي وأخواتي إلى الكتكوتة الصغيرة ابنة أختي.

إلى كل عائلتي وأساتذة المشوار الجامعي وكل من ساعدني من قريب أو بعيد.

أميرة

المقدمة

المقدمة:

يشكل التعليم عنصرا أساسيا في منظومة المجتمع، وتظهر أهميته في أي مجتمع ما، بكونه أهم وسائل للحاق بركب الإنسانية والوقوف في مكان بارز ومشرف بين الأمم، على أن يكون هذا التعليم من النوع الذي يعرض لكل البشر بالمجتمع أو لغالبيتهم العظمى، وعلى أن يتسم بالمرونة في مواجهة تلك التحديات التي تواجه المجتمع.
تعتبر الإدارة المالية الجهة التنفيذية للعملية المالية والمحاسبية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي طبقا للتعليمات المصاحبة للميزانية السنوية التي تصدر في بداية كل سنة، حيث تسعى الإدارة المالية بكل إمكانياتها وطاقاتها وبتضافر منسوبيها إلى المساهمة في رفع شأن الجامعة متطلعة إلى مستقبل أفضل عاملة بكل جهودها لإيصال المستحقات المالية إلى مستحقيها بأسهل الطرق، واستخدام أحدث التقنيات لتنفيذ العمليات المالية بالكفاءات والخبرات المدربة علميا وعمليا ساعية إلى تحقيق رغبة وتوجيهات الإدارة العليا في العمل على الإنجاز والدقة والتعامل الأمثل.

تتعرض الإدارة المالية في مؤسسات التعليم العالي بشكل حتمي إلى الضغوط في ظل الظروف المحيطة التي تتسم بروح التنافس، حيث تختلف دراسة الأمور المالية داخل الجامعات وعملياتها المعقدة بشكل كبير بين الجامعات، إذ يمكن إثبات أنه لا تستطيع أي جامعة المحافظة على قدرتها التنافسية بالاعتماد على تمويل الدولة فقط، كما يتم تأكيد أهمية تخطيط الميزانية والمراقبة والحاجة إلى التكامل بين التمويل الحكومي وغير الحكومي في عملية واحدة من التنبؤ بالمتطلبات المالية والإنفاق الفعال.

لقد عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا لافتا، ومن دلالات هذا التطور عدد المؤسسات الجامعية، وعدد الأساتذة، وعدد الطلبة، وتخرج أكثر من مليون إطار منذ الاستقلال. إن من هذا التطور السريع ما كان له أن يحدث دون أن تتولد عنه عدة اختلالات، الناتجة عن الضغط الكبير للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، والذي يتسبب بدرجة كبيرة في مشاكل تمويلية.

ونتيجة للتطورات الإقليمية والتكنولوجيا الهائلة والمستمرة والتي شكلت تحديات كبيرة في مجال الأنظمة التعليمية ظهرت كذلك أهم مشكلة التي تعيق التطوير في مؤسسات التعليم العالي تزايد أعداد الطلبة بشكل كبير مع قلة الموارد المالية المتاحة لدعم التعليم الجامعي، وارتفاع التكاليف في مختلف جوانب الحياة، والذي ظهر نتيجة الأوضاع السائدة التي يعاني منها مجتمعنا.لقد أدت ندرة الموارد المالية إلى ظهور معوقات كبيرة أثرت سلبا على المجالات الإدارية والبحث العلمي...الخ، ومن ثم فان من واجب مؤسسات التعليم العالي القيام بالمحافظة على الموارد المالية المتاحة والبحث عن موارد مالية أخرى للتمكن من مواجهة تلك التحديات.
وهذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما واقع وبدائل الإدارة المالية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؟

الأسئلة الفرعية:

يندرج تحت التساؤل الرئيسي، التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي الإدارة المالية وما هي أهم وظائفها؟

2- كيف تساهم الإدارة المالية في تحسين الموارد المتاحة لمؤسسات التعليم العالي؟

3- ما علاقة الإدارة المالية بمؤسسات التعليم العالي؟

4- ما هي البدائل المقترحة لإدارة و تمويل مؤسسات التعليم العالي؟

5- ما مدى فعالية تطبيق الإدارة المالية في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تساهم الإدارة المالية في تحسين الموارد المتاحة من خلال تحقيق التكامل بين التمويل الحكومي وغير حكومي في عملية واحدة.

الفرضية الثانية: هناك علاقة تكاملية بين الإدارة المالية ومؤسسات التعليم العالي كونها تلعب دورا هاما في حل المشاكل التمويلية و ترشيد النفقات.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعا في بالغ الأهمية ألا وهو تطبيق الإدارة المالية بمؤسسات التعليم العالي، كونها تساعد في توفير موارد مالية لتغطية النفقات الناتجة عن سياسة التعليم في الجزائر، كما يمكن إيجاز هذه الأهمية في العناصر التالية:

- شح الدراسات في هذا الموضوع.
- حاجة مؤسسات التعليم العالي إلى إدارة مالية فعالة، والبحث عن بدائل أخرى لها.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استعراض الدور الفعال للوظيفة المالية في مؤسسات التعليم العالي باعتبارها أهم العوامل المؤثرة على نجاح هذه المؤسسات، مع إبراز أهم البدائل المقترحة لتحقيق الأهداف المرجوة. حيث تتحدد هذه الأهداف في النقاط التالية:

- وصف لوظيفة الإدارة المالية بمؤسسات التعليم العالي.
- عرض العقبات التي تواجهها.
- طرق أو البدائل التي يمكن من خلالها تحسين الإدارة المالية: قوانين، موارد مالية جديدة، و ترشيد النفقات.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أ- الأسباب الموضوعية:

- الاهتمام الكبير بقطاع التعليم العالي وذلك من خلال البحث عن الاستقرار المالي والإدارة المالية الناجحة.
- يفتح هذا البحث أفاقا جديدة للمزيد من الدراسات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي.
- محاولة معرفة واقع وبدائل الإدارة المالية في مؤسسات التعليم العالي.

ب-الأسباب الذاتية:

- تعتبر هذه الدراسة جديدة ومن المواضيع المهمة.
- إثراء الرصيد المعرفي و المكتسبي.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك لأنها تحاول تشخيص واقع تمويل التعليم العالي في الجزائر والإنفاق عليه وتحليله قصد الوقوف على أهم الإصلاحات التي مست الميدان وانعكاساتها على مؤشرات القطاع.

وفي إطار تتبع الموضوع والوقوف كميا ونوعيا على مؤشرات الإنفاق على قطاع التعليم العالي بالجزائر وتمويله زودت الدراسة بعرض البيانات الإحصائية وتبويبها ومن ثم تحليلها وهو يتناسب إلى حد كبير مع طبيعة الموضوع من خلال تحليل المعطيات والبيانات الرقمية.

الدراسات السابقة:

يعتبر هذا الموضوع من المواضيع القليلة في الجزائ ر، من بين الدراسات السابقة التي حاولت معالجة الموضوع أو جزء منه:

1- دراسة عبد الحليم عمراوي، محمد دليل (2015) بعنوان: "بدائل تمويل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، دراسة لحالة جامعة أدرار" تحت إشراف الدكتور حسين بن العارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة.

2- فراح محمد، مهدي ساعد(2020) بعنوان: "الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي في الجزائر" جامعة مسيلة، تحت إشراف الدكتورة فايزة لعراف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك.

3- براهمي حسنة، "تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، دراسة لحالة جامعة باتنة " مذكرة لنيل شهادة الماجستير شعبة اقتصاد التنمية، تحت إشراف الدكتور علي همال.

4- صليحة رقاد، بعنوان:"تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري" تحت إشراف الدكتور زين الدين بروش، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.

5- محمود حمزة أحمد الغماري، (2009) بعنوان:" أثر الرقابة المالية على تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية، تحت إشراف الدكتور سالم عبد الله حلس، رسالة مكملة للحصول على الماجستير في المحاسبة والتمويل.

6- موسي نور الدين، (2012) بعنوان:" إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000-2009" مذكرة نيل شهادة الماجستير تحت إشراف الدكتور طويل أحمد جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان.

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول نتناول فيها ما يلي:

الفصل الأول: متمثل في الإطار النظري للإدارة المالية و خصوصية مؤسسات التعليم العالي . قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث شمل المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الإدارة المالية (مفهوم، طرق تنظيم ، وظائف وأهداف). وتطرقنا في المبحث الثاني إلى خصوصية مؤسسات التعليم العالي (مفهوم، أهداف، وظائف، مصادر تمويل واتجاهات حديثة).الذي أصبح هدفا استراتيجيا لجميع الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، تسخر له كل الإمكانيات الضرورية من أجل أن يكون متطورا.

الفصل الثاني: والمتمثل في واقع الإدارة المالية في مؤسسات التعليم العالي في ظل التحديات الجديدة، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين. المبحث الأول ويتم من خلاله التطرق إلى الوضع القائم للتسيير المالي في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر(المشاكل التي تواجه التسيير المالي في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، أسس ومحددات واقع تطور الإنفاق، بالإضافة إلى أهم الإصلاحات في هذا القطاع). كذلك تطرقنا في المبحث الثاني إلى الممارسات الجيدة نحو نشوء إدارة مالية جديدة في مؤسسات التعليم العالي(تحليل ميزانية التعليم العالي ومعايير التوزيع الحديثة لها) ، باعتبار أن سياسة التعليم العالي في الجزائر تؤدي إلى تزايد النفقات، ولتغطية هذه النفقات لابد من إدارة مالية فعالة ومقننة.

الفصل الثالث والأخير: متمثل في دراسة تطبيقية حول المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة– ، إذ قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم المركز الجامعي (نشأة، موقع، مساحة، مرافق، والهيكل التنظيمي). أما في المبحث الثاني تناولنا فيه الإنفاق على التعليم في المركز الجامعي ميلة وذلك من خلال تطرقنا إلى إجراءات تحضير وتنفيذ الميزانية وتحليل تطورها، بالإضافة إلى مختلف البدائل المتاحة للتمويل.

وأخيرا ختمنا هذا البحث بخاتمة عامة تناولنا فيها أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها من هذه الدراس ة.

الفصل الأول:مفاهيم أساسية حول الإدارة المالية وخصوصية مؤسسات التعليم العالي

تمهيد

إن الاهتمام الكبير الذي يحظى به التعليم عامة والتعليم العالي خاصة والذي يرجع سببه إلى اثر التعليم والاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي دفع بالدول إلى الاهتمام بهذا القطاع وقطاع التعليم العالي خاصة كونه آخر مراحل التعليم وأرقاها ، فالإدارة المالية هي الدعامة أساسية في مؤسسات التعليم العالي إلى أنها تتعرض إلى ضغوط في ظل الظروف المحيطة حيث أصبحت ناقصة هذا النقص التخطيط السليم يؤدي إلى تصريف الأموال بالتالي تكون هناك مشكلة مالية في أعقاب ذلك، سياسة الدولة في التعليم العالي متميزة بتوسع والمجانية في التعليم وتمويل كل الأنشطة ذات صلة بتكوين البحث العلمي، علاقات خارجية، تعاون دولي، وهذا يؤدي إلى فتح نفقات كبيرة حيث دفع بالمؤسسات التعليم العالي إلى البحث الجاد عن مصادر تمويلية جديدة للوفاء بمتطلبات الإنفاق التعليمي متزايد ومن هذا المنطلق سنعرض في هذا الفصل مفاهيم أساسية حول الإدارة المالية وخصوصية مؤسسات التعليم العالي.

1.ماهية الإدارة المالية

تطورت الإدارة المالية واتسعت أهدافها باتساع النشاط الاقتصادي والتكنولوجي بحيث أصبحت وظيفة الإدارة المالية وسيلة أساسية في تحقيق أهداف المشاريع من خلال أدوات ووسائل التحليل التي تستخدمها في تحويل البيانات إلى معلومات وتوفير البدائل بشكل علمي للوصول إلى تحقيق الأهداف وتنفيذ خطط المشروع.

وانطلاقا من هدا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإدارة المالية وخصائصها وأهدافها ومكوناتها وطرق تنظيم الإدارة المالية.

1.1.مفهوم الإدارة المالية

مند أن أخدت الإدارة المالية على عاتقها التخلي الفوري عن العيش تحت كنف علم الاقتصاد في مطلع القرن العشرين، وذلك حالها حال بقية العلوم الإدارية المتخصصة الأخرى وأصبحت علما إداريا مستقلا بذاته، فقد خضع هذا العلم على أيدي علماء أجلاء إلى العديد من التطورات والتوسعات النوعية العريضة والعميقة، حيث أنها انتقلت من كونها علما مقتصرا فقط على الموضوعات ذات العلاقة بالأدوات والإجراءات المتعلقة بسوق رأس المال، إلى الاستجابة السريعة لمتطلبات التطورات والمتغيرات التي أملتها الظروف المالية والاقتصادية التي كانت تعاني منها العديد من المنظمات الزراعية والصناعية والتجارية القائمة في ذلك الحين.[1]

1.1.1 تعريف الإدارة المالية

هناك تعريفات عديدة للإدارة المالية، ورغم اختلافها الظاهري لكنها تتفق في المضمون ومن أهم هذه التعريفات:

تعني الإدارة المالية تخطيط، تنظيم، توجيه، ومراقبة الأنشطة المالية مثل تحصيل واستخدام أموال المؤسسة، كما يعني تطبيق مبادئ الإدارة المالية للمؤسسة.

كما يمكن تعريف الإدارة المالية بأنها الوظيفة المالية الخاصة بوضع خطط التمويل والحصول على الموارد المالية واستخدامها بالطريقة التي تؤدي إلى زيادة فعالية عمليات وانجازات المؤسسة إلى حد ممكن.[2]

2.1.1 أهمية الإدارة المالية

يتأثر مجمل نشاط المؤسسة وكفاءته في تحقيق الأهداف المرسومة لها، من خلال كفاءة الإدارة الفرعية في تنفيذ الخطة الموضوعة، والإدارة المالية من الإدارات الفرعية في الوحدة الاقتصادية التي تقع على عاتقها مهمة استخدام الأموال داخل الوحدة بالشكل الذي ينسجم وتحقيق الأهداف من خلال سلامة القرارات المالية.

---

[1] اسعد حميد العلي، **الإدارة المالية أسس العلمية و التطبيقية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ،عمان، الأردن، 2012، صفحة 24.

[2] دكتور محمود عزت اللحام وآخرون، **الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار إعصار العلمي لنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، صفحة 19.

من ذلك يتضح تأثر كفاءة الإدارات الأخرى الإنتاج والتسويق والأفراد بأسلوب أداء الوظيفة المالية، وبكفاءة المدريين ودرجة المعرفة المالية المتيسرة لديهم وقابليتهم في استغلال هذه المعرفة، عند أداء الوظيفة المالية وبذلك يتضح الترابط بين مختلف الإدارات ضمن المشروع لتحقيق الأهداف المرجوة.

وفي النظم ذات التخطيط الشامل تعتبر الوحدة الاقتصادية جزءا من الدولة، لذا فان تطور في هذه المرحلة ينعكس على مجمل النشاط الاقتصادي العام للدولة.[1]

2.1.خصائص وأهداف الإدارة المالية

1.2.1 خصائص الإدارة المالية

تعتبر الإدارة المالية من أهم وظائف المؤسسة وتمتاز على غيرها من الوظائف، إن مفهوم الإدارة المالية واسع لا يقتصر على مستوى إداري معين من المستويات الإدارية المختلفة (إدارة عليا، وسطى، تنفيذية)أي أنها تمارس على كافة المستويات الإدارية في المنظمة، إنها تتداخل في جميع نشاطات المؤسسة، فجميع النشاطات التي تقوم بها المؤسسة لها وجه مالي، فإن اتخاذ أي قرار مالي ملزم للمؤسسة ولا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بخسائر فادحة فبعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية فمثلا إذا قررت المؤسسة شراء خط إنتاج جديدة ذو تكلفة عالية ومولت شراء هذا الخط أو جزءا منه بالدين، ولم يستطع الوفاء بديونها فان سيعرض بقائها واستمراريتها للخط ر أو الفناء. إن نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي إلى صعوبة اكتشافه الأخطاء وإصلاحها ويعرض المؤسسة للخطر.[2]

2.2.1 أهداف الإدارة المالية

للإدارة المالية أهداف أساسية تسعى لتحقيقها وهي تتخد الموقف المطلوب، لتحقيق أفضل وضع ممكن للمؤسسة في تحقيق هذه الأهداف.

ومن أهم الأهداف التي تسعى الإدارة المالية لتحقيقها هي:

أ.السيولة: يمثل مبدأ استمرار المشروع هدفا أساسيا، ويتم ذلك من خلال تسديدها للالتزامات المترتبة عليه في موعد استحقاقها ومواجهته للظروف الطارئة، أي تحقيق رصيد نقدي مناسب في المشروع على أن لا يتم ذلك جراء تقليل التدفق النقدي الخارج وزيادة التدفق النقدي الداخل بل عليها أن تخلق التناسب بين التدفقين النقديين، بما يحافظ على بقاء المشروع وتطوره.

ب.هدف تعظيم الثروة: أي تعظيم القيمة الحالية للمشروع في السوق وهي من الأهداف طويلة الأجل التي يتم التخطيط لها لضمان استمرار نشاط الشركة أطول فترة ممكنة مع زيادة قيمتها المالية.

ج.هدف الربحية : وهو مقدار العائد المتحقق والذي يحصل عليه المشروع نتيجة تشغيل الأموال في المجال الاستثماري، ويعد إحدى المؤشرات المهمة للحكم على كفاءة المشروع وقدرته على الاستمرار.[3]

---

[1] دكتور عدنان هاشم السامرائي، **الإدارة المالية(المدخل الكمي)**، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر و التوزيع، المملكة المتحدة، 2013، صفحة 17.

[2] **محمود عزت اللحام وآخرون**، مرجع سبق ذكره، صفحة 30.

[3] **محمود عزت اللحام وآخرون**، مرجع سبق ذكره، صفحة 45، صفحة 49، صفحة 50.

3.1.مكونات الإدارة المالية

لقد سبق القول بأن الإدارة المالية تهتم بجميع النواحي المالية للمؤسسة من تخطيط مالي والحصول على الأموال واستخدام هذه الأموال والرقابة عليها.

ويقسم حقل الإدارة المالية إلى ثلاثة فروع هي:

1.3.1 الإدارة المالية العامة

إن لفظ المالية العامة استعمل لأول مرة من قبل العالم جون بففنر في أول كتاب له حول الإدارة العامة سنة 1935 حيث كان اللفظ المستعمل قبل ذلك هو المالية العامة.

وتعرف الإدارة المالية بأنها العلم الذي يتعلق بدراسة النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ومن هذا التعريف يتبين أن المالية العامة تبحث في النواحي المالية في القطاع العام من حيث:

أ. مصادر الأموال العامة (الإيرادات العامة)

وتتكون هذه الإيرادات من:[1]

* إيرادات عادية و هي التي تتكرر دوريا في موازنة الدولة وتشتمل على الإيرادات الضريبية والإيرادات الغير ضريبية كالرسوم والرخص.

* إيرادات غير عادية وهي التي لا تتكرر دوريا في موازنة الدولة ومن أهمها القروض والمساعدات الخارجية وأيضا القروض الداخلية.

ب. استخدامات الأموال العامة (النفقات العامة)

وتتكون هذه النفقات من

* نفقات الجارية: وهي نفقات ضرورية لسير الجهاز الحكومي وتمكينه من أداء الخدمات وتنفيذ المشاريع مثل الرواتب.

*نفقات رأسمالية: وهي النفقات إلى زيادة رأس مال القومي والتي تؤثر في تحريك النشاط الاقتصادي داخل الدولة.

ج.الرقابة المالية

وتتم هذه الرقابة على تحصيل الإيرادات وصرف النفقات ويوجد جهازان حكوميان يقومان بعملية الرقابة المالية في القطاع العام، هما وزارة المالية للسلطة التنفيذية وتقوم بالرقابة الداخلية، وديوان المحاسبة وهو هيئة مستقلة تمثل السلطة التشريعية وتقوم بالرقابة الخارجية.

د.التخطيط للحصول على الإيرادات واستخدام هذه الإيرادات

ويتم ذلك عن طريق إعداد موازنة الدولة، وتعرف موازنة الدولة بأنها مجموعة التقديرات المعتمدة لمصروفات الدولة في خلال السنة المالية ووسائل تمويل تلك المصروفات.

[1] محمد طنيب ،محمد عبيدات،**الإدارة المالية في القطاع الخاص** ، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 2009 ، صفحة8.

هـ. دراسة تأثير الإيرادات والنفقات العامة اقتصاديا واجتماعيا ومدى تأثيرها في دفع عجلة التنمية.

ي.تحليل الأوضاع المالية للدولة .

2.3.1الإدارة المالية في القطاع الخاص و تطورها

لقد مرت الوظيفة المالية في القطاع الخاص بمراحل متعددة، فقد كانت حتى بداية الخمسينات تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة وتوفيرها (التمويل) وقد كان الاهتمام منصبا على التمويل طويل الأجل مثل عملية إصدار الأسهم والسندات، أما التمويل قصير الأجل فلم يعط الاهتمام الكافي في تلك الفترة وذلك على اعتبار أن المشروع يحتاج إليه لفترة مؤقتة وجيزة لم يسدد بعد تلك الفترة، لذلك فان الاهتمام كان منصبا على هيكل رأس المال في المؤسسة، وقد كان السبب في ذلك الكساد العالمي الكبير في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من هذا القرن.[1]

كما أن اهتمام الإدارة المالية في تلك الفترة كان منصبا على الشكل القانوني للمؤسسة، فقد كان الاهتمام متعلقا بالشركة المساهمة وعملية تمويلها الطويل الأجل.ولم يكن هناك ربط بين الإدارة المالية في المؤسسة وغيرها من الإدارات إلا بقدر حاجة الإدارات المختلفة في المؤسسة من الأموال الطويلة الأجل.

وفي بداية الخمسينات تحول الاهتمام إلى كيفية استخدام الأموال (الاستثمار)، أي إلى الأصول الثابتة والأصول المتداولة بالإضافة إلى الاهتمام بمصادر الأموال الطويلة والقصيرة الأجل وقد بدا اهتمام الإدارة المالية في هذه الفترة بسيولة المنشاة ومقارنتها بربحية المنشاة وكيفية التوفيق بين هذين الهدفين، مع عدم الاهتمام بالشكل القانوني للمنشاة.

وبعد السبعينات ظهرت ثلاثة أمور أدت بالإدارة المالية إلى الاتجاه نحو الاهتمام الكبير بوظيفة التخطيط المالي والرقابة وهذه الأمور هي :

*التضخم Inflation والتذبذب الكبير في معدلاته مما يؤدي إلى إن القرارات الاستثمارية تنطوي على جانب كبير من المخاطر مما يتطلب إعادة التقييم المستمر لهذه القرارات.

*الانتشار الهائل لمؤسسات مالية قاد التضخم إلى خلقها والامتداد الهائل لهذه المؤسسات داخل وخارج أقطارها.

*الاستخدام الواسع لأجهزة الكمبيوتر في التحليل المالي والتركيز على الأسلوب الرياضي الإحصائي وبناء النماذج.

هذه التغيرات الهائلة أدت إلى الاهتمام الكبير بالإدارة المالية، ففي الماضي كان المشروع ينتج وكان مهندسون وفريق الإنتاج يقرر الأصول المطلوبة للقيام بالإنتاج وكانت مهمة الإدارة المالية هي تدبير الأموال اللازمة لتلك الأصول.

[1] محمد طنيب، محمد عبيدات، مرجع سبق ذكره، صفحة 9، صفحة10.

أما في الوقت الحديث فقد بدا الاهتمام بالقرارات المالية التي تؤدي إلى تحقيق أقصى قيمة للمنشاة وذلك بإيجاد التوازن بين عنصرين أساسيين يؤديان إلى زيادة قيمة المنشاة وهما الأرباح المتوقع حصولها في المستقبل والمخاطر لهذه الأرباح المتوقعة.

3.3.1 المالية الشخصية

هي بحث في النواحي المالية للأسرة والأفراد وذلك في مصادر الأموال ووسائل إنفاقها واستثمارها والتخطيط لهذه الأموال بما يمكن هؤلاء الأفراد من الحصول على أفضل السلع والخدمات.[1]

1.4. طرق تنظيم الإدارة المالية

إن إنشاء نظام مالي سليم هو من أهم الأمور الخاصة بالمؤسسة وبالتالي تلعب الإدارة المالية دورا مهما يكلل بالنجاح عند تنظيم جميع الأدوات المكونة للإدارة المالية، فيما يلي أهمها:

1.4.1.المحاسبة:هو قسم معني بحساب مقدار الإيرادات المؤسسة إضافة إلى إظهار كيفية وكمية الإنفاق أيضا،وبالتالي تحديد ما إذا تم تحقيق أهداف المؤسسة أم لا، لذلك يجب أن يخضع قسم المحاسبة لرقابة فعلية وبشكل دوري، كما ينصح بمقارنة بين ميزانية المؤسسة للعام الحالي مع العام السابق.

2.4.1.الميزانية: تحتاج عملية وضع الميزانية إلى حساب النفقات والدخل ثم تحليلها ومقارنتها مع بعضها البعض، وذلك لوضع الميزانية بصيغتها التشغيلية والتنظيمية للمؤسسة، إضافة إلى ضرورة إدراج إلى المخطط السنوي الخاص بالمؤسسة بأكملها.

3.4.1.الرقابة المالية:هي نظام يعمل على ضمان الحماية المالية للمؤسسة وأصولها من الاختلاس أو الاحتيال أو أي انحراف عن السياسات المالية للشركة والتي تحقق الاستعمال الأمثل للموارد المالية في المؤسسة.

4.4.1.التقرير المالي: هو تقرير يوثق عملية استخدام المواد المالية الخاصة بالمؤسسة وذلك بشكل يتناسب مع الخطة، بحيث يجب أن تكون التقارير المالية دقيقة وبالوقت المناسب تماما إضافة إلى أن يكون التقرير المالي مدعوما بالمستندات المالية ذات الصلة.[2]

2. خصوصية مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

يحتل التعليم العالي مكانة الصادرة في التقدم المنشود في المجتمعات البشرية وفي تشكيل حياة المجتمعات الحديثة واقتصادياتها خاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات وتزايد متطلبات واحتياجات التنمية إذ تؤكد الحقائق والوقائع إن تقدم الأمم ورقيها ونمائها أصبح يعتمد باستمرار على مدى تقدمها العلمي وترتبط بمدى قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي والتكنولوجي والمعلوماتي، ولا يتحقق ذلك لأي امة، إلا من خلال وجود نظام رزين للتعليم العالي وانطلاقا من هذا

[1] محمد طنيب، محمد عبيدات، مرجع سبق ذكره، صفحة 11، صفحة12.

[2] اسعد حميد العلي، مرجع سابق، صفحة 37، صفحة38.

سنتطرق في هذا المبحث على مفهوم وتصنيف مؤسسات التعليم العالي، أهداف ووظائف ودور التعليم العالي في المنظومة التعليمية بإضافة إلى مختلف مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر وتوجهاته السياسية.

1.2.تصنيف مؤسسات التعليم العالي

التعليم العالي إذ هو مرحلة مميزة بعد مرحلة الثانوية و هذا يؤكده هذا التعريف الوارد في الجريدة الرسمية :"يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوية من طرف مؤسسات التعليم العالي و يمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة "[1]

تظم الشبكة الجامعية الجزائرية مئة وثمانية 108 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني، تضم 54 جامعة و 9 مراكز جامعية، 19 مدرسة وطنية عليا و 15 مدرسة عليا، 11مدراس عليا للأساتذة .

1.1.2الجامعات

وهي أكثر الأنماط انتشارا، وتضم مجموعة من المعاهد والكليات والتي بدورها تضم مجموعة من الأقسام تمتد مدة الدراسة فيها عموما إلى أربعة سنوات، ماعدا كليات الطب والعلوم الهندسية التي تتجاوز فيها الدراسة هذه المدة.[2]

الجدول رقم(01):عدد المؤسسات الجامعية عبر التراب الوطني

ناحية الشرق	ناحية الوسط	ناحية الغرب
*جامعة جيجل – محمد الصديق بن يحي *جامعة تبسة –العربي التبسي *جامعة أم البواقي – العربي بن مهيدي *جامعة أم البواقي–العربي بن مهيدي *جامعة الوادي –حمة لخضر *جامعة سوق أهراس – محمد الشريف مساعدية *جامعة عنابة– باجي مختار *جامعة سكيكدة – 20اوت	*جامعة بويرة – اكلي محند اولحاج *جامعة الجلفة – زيان عاشور *جامعة المدية – يحي فارس *جامعة الجزائر هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا *جامعة بجاية – عبد الرحمان ميرة *جامعة بومرداس –محمد بوقرة *جامعة تيزي وزو – مولود معمري *جامعة الاغواط – عمار ثليجي	*جامعة طاهري محمد بشار *جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر *جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة *جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان *جامعة احمد دراية تلمسان *جامعة بن خلدون تيارت *جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس *جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

[1]الجريدة الرسمية العدد24، القانون رقم 99-5 المؤرخ في افريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي ، صفحة 5.

[2]بدران شب، جمال دهشان، **التجدد في التعليم الجامعي**، دار البلقان، القاهرة،2001، صفحة76.

1955 *جامعة قالمة –08 ماي 1945 *جامعة باتنة 1– الحاج لخضر *جامعة بسكرة– محمد خيضر *جامعة المسيلة –محمد بو ضياف * جامعة ورقلة –قاصدي مرباح *جامعة قسنطينة للعلوم الإسلامية الأمير عبد القادر *جامعة سطيف 2– لمين دباغين *جامعة قسنطينة 2– عبد الحميد مهري *جامعة قسنطينة 3– المجاهد صالح بوبندير *جامعة باتنة 2– مصطفى بن بولعيد	*جامعة البليدة 1– سعد دحلب *جامعة البليدة 2– لونيسي علي *جامعة الجزائر 1– بن يوسف بن خدة *جامعة الجزائر 2– ابو القاسم سعد الله *جامعة الجزائر 3– ابراهيم سلطان شيبوط *جامعة تكوين المتواصل *جامعة تامنغست	*جامعة احمد بن بلة وهران 1 السانية *جامعة محمد بوضياف العالوم و التكنولوجيا –وهران *جامعة وهران 2 محمد بن احمد المدعو الرائد سي موسى *جامعة الشلف – حسيبة بن بو علي *جامعة تيسمسيلت *جامعة عين تموشنت *جامعة غيليزان

المصدر:اعتماد على موقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على شبكة الانترنت، تاريخ التصفح 01/06/2021

2.1.2المراكز الجامعية

هي تطورات لملحقات جامعية تابعة لجامعات كبرى

الجدول رقم(02):عدد المراكز الجامعية في الجزائر

ناحية الشرق	ناحية الوسط	ناحية الغرب
*المركز الجامعي ميلة– عبد الحفيظ بوالصوف *المركز الجامعي بريكة–احمد حمودة بن عبد الرزاق المدعو سي الحواس	*المركز الجامعي بتيبازة –عبد الله مرسلي *المركز الجامعي اليزي المقاوم الشيخ أمود *المركز الجامعي افلو	*المركز الجامعي بالنعامة – صالحي احمد المدعو علي *المركز الجامعي بالبيض –نور البشير *المركز الجامعي بتندوف – المجاهد علي *المركز الجامعي لمغنية

المصدر:اعتماد على موقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على شبكة الانترنت، تاريخ التصفح 01/06/2021

3.1.2المدارس الوطنية العليا

الجدول رقم(03):المدارس الوطنية العليا في الجزائر

ناحية الشرق	ناحية الوسط	ناحية الغرب
*المدرسة الوطنية العليا للمناجم و المعادن– المجاهد عمار العسكري *المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بقسنطينة – المفكر مالك بن نبي *المدرسة الوطنية العليا في البيوتكنولوجيا بقسنطينة – الشهيد توفيق خزندار *المدرسة العليا علوم التسيير بعنابة سابقا – ق.ت.ع.ا.ت.ع.ت– عنابة *المدرسة العليا التكنولوجيات الصناعية بعنابة سابقا – ق.ت.ع.ت– عنابة *المدرسة العليا المحاسبة و المالية بقسنطينة سابقا – ق.ت.ع.ا.ت.ع.ت– قسنطينة *المدرسة الوطنية العليا للغابات – خنشلة *المدرسة العليا للطاقات المتجددة و البيئة و التنمية المستدامة	*المدرسة الوطني ة المتعددة التقنيات *المدرسة العليا للري– المجاهد عرباوي عبد الله *المدرسة الوطنية العليا للأشغال العمومية – فرانسيس جونسون *المدرسة الوطنية العليا للبيطرة – الشهيد الربيع بوشامة *المدرسة المتعددة العلوم للهندسة المعمارية و العمران – المجاهد حسين ايت احمد *المدرسة الوطنية العليا للفلاحة – المجاهد خالف عبد الله المدعو قاصدي مرباح *مدرسة الدراسات العليا التجارية *المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي *المدرسة العليا للتجارة –المجاهد مولود قاسم نايت بلقاسم *المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر و تهيئة الساحل *المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت *المدرسة الوطنية العليا	*المدرسة الوطني ة المتعددة التقنيات بوهران – موريس اودان *المدرسة العليا للإعلام الآلي بسيدي بلعباس –08 ماي 1945 * المدرسة العليا في علوم التطبيقية بتلمسان سابقا – ق.ت.ع.ت –تلمسان *المدرسة العليا لإدارة الأعمال بتلمسان سابقا – ق.ت.ع.ا.ت.ع.ت –تلمسان *المدرسة العليا للاقتصاد بوهران سابقا – ق .ت.ع.ا .ت.ع.ت– وهران *المدرسة العليا في الهندسة الكهروبائية و الطاقوية بوهران سابقا–ق.ت.ع.ت – وهران *المدرسة العليا في علوم الفلاحة بمستغانم سابقا –ق.ت.ع.ط.ح– مستغانم *المدرسة العليا للعلوم البيولوجية بوهران سابقا – ق.ت.ع.ط.ح– وهران

	للتكنولوجيا *المدرسة الوطنية للصحافة وعلوم الإعلام *المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية * المدرسة العليا في علوم الغذاء والصناعات الغذائية الفلاحية بالجزائر سابقا– ق.ت.ع.ط.ح– الجزائر *المدرسة العليا للعلوم التطبيقية – الجزائر سابق ا–ق.ت.ع.ت– الجزائر *المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي *المدرسة العليا في علوم وتكنولوجيات الإعلام الآلي ببجاية	

المصدر:اعتماد على موقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على شبكة الانترنت، تاريخ التصفح 01/06/2021

4.1.2المدارس العليا للاساتذة

الجدول رقم(04):المدارس العليا للاساتذة في الجزائر

ناحية الشرق	ناحية الوسط	ناحية الغرب
*المدرسةالعليا للأساتذة الآداب والعلوم الإنسانية قسنطينة الكاتبة أسيا جبار *المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي بسكيكدة *المدرسة العليا للأساتذة سطيف المجاهد مسعود زعار *المدرسة العليا للأساتذة بوسعادة	*المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة الشيخ مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري *المدرسة العليا للأساتذة القبة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي *المدرسة العليا للأساتذة بالاغواط – طالب عبد الرحمان	*المدرسة العليا للأساتذة بمستغانم *المدرسة العليا للأساتذة بوهران *المدرسة العليا للأساتذة ببشار

المجاهد الفريق احمد قايد صالح *المدرسة العليا للأساتذة ورقلة		

المصدر:اعتماد على موقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على شبكة الانترنت، تاريخ التصفح 01/06/2021

2.2. الوظيفة الإجتماعية للتعليم العالي

1.2.2 أهداف التعليم العالي

تهدف منظومة التعليم العالي إلى إرساء التعليم لأجل الاستقلالية ولأجل تحقيق الكفاءات العالية في الأداء والاستجابة لمتطلبات العصر، فالتعليم العالي يقوم على تلبية حاجات المجتمع ذلك من خلال تمكين المتعلم من المساهمة في تحقيق التنمية المتكاملة لشخصيته والتنمية المستدامة لمجتمعه والمساهمة في تطوير وإنتاج المعرفة من خلال القيام ببحوث العلمية النظرية والتطبيقية التي تساعد على حل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ..، والقيام بالاختبارات والتجارب العلمية المبتكرة، فيعمل على تهيئة المتعلم لتطبيقات المعرفة وتوظيفها في حياته اليومية والعلمية وبناء أجيال جديدة متسلحة بالعلم والمعرفة ومتشربة بالمبادئ والقيم السامية وقوة فاعلة ومؤثرة في المجتمع.[1]

2.2.2وظائف التعليم العالي

حددت وظائف التعليم العالي في مؤتمر عالمي لمنظمة اليونسكو (UNESCO) المنعقد سنة 1998، قسمت إلى ثلاثة وظائف رئيسية وهي:

أ.التعليم

يسعى إلى تقديم مجموعة من برامج تعليمية وأنشطة في مختلف التخصصات للمتعلمين، والغاية من التعليم هو تأهيل وإعداد المتعلم في التأقلم مع البيئة الحياتية والعلمية، وهذا يؤدي إلى تطوير وتنمية المجتمع، وان التعليم العالي يساهم في إعداد وتهيئة الأجيال للعمل والمشاركة في التنمية الاقتصادية ويعتبر عنصرا هاما في تقدم المجتمع في جميع الميادين.[2]

ب.البحث العلمي

[1] سمية الزاحي، **مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر** ، دراسة ميدانية بجامعات منتوري قسنطينة ، عنابة وسكيكدة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة قسنطينة 2 : معهد المكتبات والتوثيق،2013 2014)، صفحة 65.

[2] احمد زرزور، **تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي نظام ليسانس، ماستر دكتوراه في ضوء تحضير الطلبة لعالم الشغل** ، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة منتوري، قسنطينة : كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية،2005-2006)، صفحة 22-24.

أصبح البحث العلمي وإنتاج المعرفة من أهم وظائف التعليم العالي، لان الدول تعتمد عليه بشكل كبير في حل مشاكلها في مختلف المجالات، لأنه ذو أهمية في تحقيق التطور وصناعة التقدم، ويعد البحث العلمي من الركائز الأساسية للنهوض الحضاري في أي بلد.[1]

ج.خدمة المجتمع

إن التعليم العالي لا يتوقف فقط في التعليم والبحث العلمي، بل له وظيفة أخرى وهي خدمة المجتمع،من خلال مؤسساتها ومراكزها، وهي تعمل من اجل معالجة المشاكل والقضايا التي يواجهها المجتمع، وهذا من خلال الكوادر التي تمتلكها الجامعات في مختلف التخصصات، خدمة للمجتمع.[2]

3.2.2 دور مؤسسات التعليم العالي في المنظومة التعليمية

التعليم العالي يأتي في قمة الهرم التعليمي فهو أخر مرحلة في المنظومة التعليمية التي يمر بها الفرد وأرقاها، لها دور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها[3]، فمؤسسات التعليم العالي عملت على إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع وفي مختلف مواقع سوق العمل وتحقيق تكوين علمي عالي ومهني للمتخرجين [4]، وعمل على اقتراح الخطط والبرامج المتطورة لتنفيذ السياسة التعليمية والمساهمة في تطوير وتحسين التربية والتعليم في كل المستويات خاصة تكوين الأساتذة فأستاذ الجامعة يمثل أهم مكونات العملية التعليمية لذلك يتطلب الأمر إعداده بيداغوجيا، وفق أهداف الجامعة التي يعملون بها. [5]

3.2.مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر

تنوعت مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر قبل الإصلاحات في ضوء السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، ويمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر إلى مصادر أساسية تشمل التمويل الحكومي، ومصادر ثانوية تشمل المنح الدراسية والمعونات الأجنبية، ويتم عرضها كما يلي:

1.3.2المصادر الأساسية

---

[1] هشام كربوش، **فعالية التكوين الجامعي في التشغيل**، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة منتوري قسنطينة : كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وقسم علم النفس وعلوم التربية والارطفونيا 2006-2007)، صفحة 22-24 .

[2] محمد نور بن ياسين قطاني، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول** (جدة :جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر ،2006)، صفحة 11.

[3] نوال نمور، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ،صفحة 9.

[4] جميلة مامري ،امينة مساك، **الجامعة الجزائرية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية، تخصص التنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2008، صفحة 39، صفحة 40.

[5] جواد كاضم لفتة، **الادارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي**، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، صفحة 392.

يقصد بالمصادر الأساسية هي التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية في تمويلها وتغطية تكاليفها الرأسمالية والجارية وتشمل بصفة رئيسة التمويل الحكومي.

أ. التمويل الحكومي

تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98% حسب ما ورد عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) لعام 2000، ودور القطاع الخاص 02%، وتحملت الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية والجارية، حيث تخصص الحكومة مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم بصفة عامة والتعليم العالي خاصة، وتربط هذه المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة وبأوضاعها الاقتصادية والسياسية، فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل مركزي، وهو يصنف ضمن منظومة القروض العمومية ومن حيث حساب الميزانية وتقدير المبالغ المخصصة للتعليم الجامعي، حيث كل سنة تقدر الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها مع إضافة مبلغ جزافي كثيرا ما يبرر بتزايد عدد الطلبة ومن ناحية منظومات دعم الطلبة فهي تقدم منح لمساعدتهم، وعلاوة على المنحة التي يتلقاها الطلبة فهم يستفيدون من مجموع خدمات مجانية من حيث الأكل والنقل والإقامة...الخ.[1]

ويعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي منها الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحله، والتي تعتمد عليها الحكومة في الإنفاق على التعليم العالي، بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم، باعتبار أن التعليم الجامعي خدمة شبه رسمية، ولذا يقع على المستفيدين منه دورا هاما في المشاركة في عمليات تمويله باعتباره دخلا مستمرا يضاف إلى موارده تمويل التعليم العالي، وبذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم .

إذ يرى بعض الاقتصاديين أهمية قيام الدولة بتمويل التعليم العالي انطلاقا من مجموعة من المبررات أهمها: [2]

- قيام الدولة بتمويل التعليم العالي يزيل العوائق المالية أمام الأفراد نحو الالتحاق بالتعليم العالي، مما يؤذي إلى تحقق ديمقراطية التعليم العالي وإتاحته أمام مختلف الفئات الاجتماعية وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في قبول الطلاب بالتعليم العالي.
- قيام الدولة بتمويل التعليم العالي يوفر إمكانية أفضل لتخطيط القوى العاملة من الناحية العددية والنوعية، بعيدا عن التعليم العالي الخاص.

وبالرغم من أهمية قيام الدولة بتمويل التعليم العالي، إلا أن هناك بعض المظاهر السلبية التي عرفها قطاع التعليم العالي أهمها ما يلي:

[1] بوفلجة غيات، **التربية والتعليم في الجزائر** ، الطبعة الثانية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، صفحة35.

[2] سعد بن سعيد جابر الرفاع، **النموذج الإسلامي لتمويل التعليم**، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، صفحة180.

- قلة وجود الدوافع الاقتصادية اللازمة لرفع إنتاجية التعليم العالي، سواء من جانب اقتصادي مباشر أو غير مباشر يدعو إلى تطوير مستوى التعليم العالي.
- انخفاض الدوافع الاقتصادية يؤدي إلى هدر اقتصادي، وضياع الموارد المخصصة للتعليم العالي ويتمثل في تدني مستوى تحصيل الطالب وتسربه، مما يزيد من نفقات تعلمه، بالإضافة إلى عدم حرص العاملين على استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسات التعليمية الجامعية، والاستخدام الأمثل لها.

ب. المصادر الثانوية

ساهمت المصادر الثانوية في تمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة قليلة ومحدودة للغاية، وأغلبها مصادر خارجية من أهمها:

– المنح الدراسية

شهد النصف الأخير من القرن السابق توسعا كبيرا في مؤسسات التعليم العالي بمختلف دول العالم ومنها الجزائر، مما دعا الكثير من حكومات الدول المتقدمة إلى تقديم منح دراسية لمعظم الدول النامية لطلاب التعليم العالي، وينعكس على طلاب هذه الدول بإرسال طلابها إلى الخارج، وغالبا ما تكون إلى أوروبا وأمريكا. [1]

– المعونات الأجنبية

تتلقى الكثير من البلدان النامية ومنها الجزائر إعانات من بعض الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية لدعم التعليم العالي بها، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين، وتتخذ المساعدات الأجنبية أشكالا متعددة منها:

– مساعدات مالية كالمنح والهبات والقروض بسعر فائدة ضعيف.

– مساعدات مادية كالأبنية والمعدات.

– مساعدات بشرية كالاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب.[2]

4.2.الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم العالي

شهد التعليم العالي تطورا مذهلا على المستوى العالمي خلال العقدين الماضيين، حيث المتتبع لتطور التعليم العالي يلاحظ ظهور اتجاهات حديثة فيه وخاصة مع تنامي ظاهرة العولمة، ويمكننا تلخيص هذه الاتجاهات فيما يلي:

1.4.2عالمية التعليم العاليInternationalisation de l’enseignement supérieur:

[1] الهلالي الشربيني الهلالي، **التعليم الجامعي في العالم العربي**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007، صفحة280 .

[2] هشام يعقوب مريزيق، **قضايا معاصرة في التعليم العالي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ، صفحة 125.

التعليم من أهم المجالات التي استفادت من العولمة من خلال استفادته من التقنيات الحديثة في التعليم، ومن هذه التقنيات الحاسوب والانترنت، حيث يمكن التعرف على المعلومات والبيانات من خلال استخدام الانترنت والتعليم الالكتروني والاستفادة منه والحصول على الشهادات التعليمية في مختلف المراحل.

"فالعولمة هي نظام عالمي جديد يميل نحو دمج العالم بدلا من تقسيمه، يعطي الأولوية للحجم الصغير والأمر السريع".[1]

وبفضل العولمة ظهرت مفاهيم جديدة للتعليم هي:

أ.التعليم عن بعد

بواسطة الكومبيوتر وربطه بالانترنت، أصبح بعض الناس والمعاهد والجامعات تعطي الشهادات المعتمدة من قبل المؤسسات التعليمية التي اعتمدت التعليم عن بعد وهذه إفرازات التقنية الحديثة.

ب.المدرسة أو الجامعة الإلكترونية

دول كثيرة شرعت في إعداد مناهجها بالكمبيوتر والتعليم والشرح وكل ما يتعلق بالتعليم ودروس التقوية أو الشهادة المدرسية يحصل عليها الطالب من الانترنت.

ج.القنوات الفضائية التعليمية

هناك قنوات متخصصة تعرض الدروس في المراحل الدراسية والجامعية مما سهل على الطالب الحصول على الدروس والشهادات من تلك القنوات الفضائية التعليمية وهي تابعة للمدارس والجامعات.

د. ثورة الاتصالات الحديثة

نتج من هذا التطور الرهيب في وسائل الاتصالات الحديثة مفاهيم علمية وطبية حديثة مثل طب الاتصال، وهو التعلم والعلاج عن بعد، حيث حدث تغيير كبير في الأجهزة الالكترونية حتى أصبحت موسوعات علمية وكتب وصور ومعلومات وبيانات في قطعة الكترونية صغيرة لا تتجاوز 1 سنتيمتر مربع.

من هنا نرى أن التعليم العالي يقع في خط المواجهة مع موجات وتداعيات العولمة بفعل تماس ممارسته وأنشطته مع المعارف والعلوم، والتي أظهرت قبل غيرها تباعا لآليات العولمة لتبدو أحيانا من مظاهرها الأساسية من جهة أخرى فإن طبيعة ساحة التعليم العالي ذاتها لما تضمنه من جيل الشباب المتعطش للعلم، والذي يعد الأكثر مرونة في التعامل مع الحداثة والتغيير ومقاربات العولمة.[2]

2.4.2التنويع والتمهين في التعليم العالي Le diversification, Le professionnalisation de l’enseignement supérieur

أ.التمهين في التعليم العالي

إن تمهين التعليم بدأ باهتمام المجتمعات كافة رغم اختلاف مستوياتها العلمية والتربوية، وأصبح هدفا ينشده القائمون على إدارة المؤسسات التعليمية فيه ويتدرعون بوسائل من شأنها أن تحقق الغايات التي

[1] فريد النجار، **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة**، الإحسان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، صفحة 73.

[2] فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص74.

يصبون إليها إدراكا منهم بأن السبيل الوحيد لإصلاح التعليم العالي وتطويره هو العمل على تمهينه من خلال عدة معايير ومبادئ وأسس يختص بها سواء كانت أخلاقية أو تربوية أو اجتماعية.

التمهين الذي نعنيه هو عملية اجتماعية تجعل من مهنة التعليم ذات خصوصية، بحيث يرون لها موقفا مهنيا عن طريق إيجاد نوع من المعايير والضوابط والأسس لهذه المهنة لتحقيق جودة الهيئات التعليمية.[1]

ب.التنوع في التعليم العالي

جاء التنوع في التعليم العالي كنتيجة للجهود التي بذلت ولازالت تبذل في كافة أنحاء العالم من أجل تطوير التعليم العالي بصفة دائمة ومستمرة.

أدى هذا التنوع إلى بروز أنماط جديدة للتعليم نذكر منها:

- **التعليم عن بعد**

يقصد بالتعليم عن بعد Distance Learning، استخدام تكنولوجيا الاتصال وتقنيات الكومبيوتر في عملية التعليم، ويطلق على هذه العملية أيضا مصطلحات مثل:

INTERNET6BASEDLEARNING
DISTRIBUTEDLEARNINA
COMPUTER-MEDIATED COMMUNICATION [2]

- **التعليم المفتوح**

يعرف أنه التعليم الذي لا يكون مقيدا أو مشروطا أو قاصرا على فئة معينة بل متاحا للجميع ويتضمن سهولة القبول في مؤسسات التعليم وسهولة الحصول على الفرص التعليمية.

كما يعرف بأنه نظام التعليم الذي تتبناه الجامعات المفتوحة الذي يسعى إلى إتاحة فرص التعليم العالي والتعليم المستمر الملائمة لظروف الطلبة وقدراتهم بغض النظر عن العمر والجنسية وسنة التخرج والمعدل، عن طريق التعلم عن بعد باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة سواء في المدن أو المناطق الريفية والنائية ضمن حدود معقولة من التكلفة.[3]

3.4.2الجودة في التعليم (T.Q.M)

أصبح الاهتمام بموضوع الجودة في المؤسسات التعليمية يحظى باهتمام بالغ لدى المعنيين لدوره الكبير في التحسين المستمر، لذلك تقوم إدارة الجودة في التعليم العالي على مجموعة من المبادئ والتي لا

[1] سهيلة محمد عباس، **إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، صرفحة 187.

[2] محمد السعيد بن غنيمة، **أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسة مالية،جامعة تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015، ص32.

[3] -اليونسكو، **المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي** ، إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته(1998_2009)، التقرير الإقليمي، القاهرة، 2009، ص19.

تختلف كثيرا من مبادئ الجودة في القطاع الصناعي، فقط التركيز على العنصر البشري أي المدخلات، المخرجات، العملية التعليمية.[1]

أ.المدخلات

تعتبر الأساس في تحسين جودة التعليم، حيث أن الأساتذة والقاعات الدراسية المتكاملة من حيث تقنيات التعليم والتعامل المجهزة، بالإضافة إلى الطلبة الذين يملكون الدافعية والرغبة في الدراسة، تلعب كل هذه الأمور دورا بارزا في تحقيق الجودة العالية لمؤسسات التعليم العالي.

ب. العملية التعليمية

إن تحسين جودة المدخلات تعادل في مضمونها تحسين جودة العملية التعليمية والمتمثلة في التعليم والتدريس اللذان يعتبران من الفعاليات المعقدة طالما أنها عمليات غير ملموسة يصعب قياسها.

ج.المخرجات

تعود جودة مخرجات التعليم العالي إلى المفاهيم التقليدية المعروفة مثل معايير التعليم والمهارات والتطور المعرفي، والمقصود بالتعليم هنا هو المخرجات والتي تعود إلى العلاقة النسبية ما بين الحالة الأولية أي حالة المعرفة لدى الطالب عند دخوله في البرنامج، والحالة النهائية أي عند إكمال الطالب لدراسته.[2]

4.4.2نظام(ل.م.د) كتوجه عالمي جديد (L.M.D)

بإلغاء الحواجز وتنمية الكوادر التعليمية وترفيه الحركية والتعاون المشترك مع الأخذ بعين الاعتبار التعدد والتنوع يضمن هذا النظام مرونة أكثر في التكيف مع سوق العمل، ولقد طبق بداية في جامعات أمريكا الشمالية وكندا والجامعات البريطانية، ولكن أخذ في الانتشار أكثر منذ مؤتمر السربون لمنعقد في 25 ماي 1998 بفرنسا بمشاركة معظم الدول الاوروبية، والتي أوصت بتأسيس الفضاء الأوروبي للتعليم العالي.[3]

[1] محمد بشار سنوسي، **الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام الجامعي** ، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، صفحة32.

[2] مهدي السامرائي، **مهارات التعليم: دراسات في الفكر والأداء التدريسي**،الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2007، صفحة131-135.

[3] محمد السعيد بن غنيمة، مرجع سابق ، صفحة37.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للفصل الأول تبين لنا أن أهمية ودور الإدارة المالية جعلتها من الوظائف الأساسية في المؤسسة، وأصبحت تحتل مكانة هامة في الهيكل التنظيمي الإداري بحيث تقوم بإدارة الجانب المالي لها وتستخدم للتخطيط والتنظيم والرقابة وتوزيع الأموال والمسؤوليات، كما تعتمد كذلك على عدة وسائل من تقنيات التسيير.

كما تبين لنا أيضا أن التعليم العالي عرف توسعا واهتماما كبيرا، وأنه ذو أهمية كبيرة باعتباره أحد ركائز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، هذا ما أدى إلى ظهور ما يعرف بعالمية التعليم العالي، وظهور أنماط تعليم جديدة مثل: التعليم عن بعد، التعليم الالكتروني.إضافة إلى كونه من الضمانات القادرة على مسايرة التحديات الجديدة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن.

الفصل الثاني: واقع الإدارة المالية في مؤسسات التعليم العالي

تمهيد:

تعتبر قضية تمويل التعليم العالي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم، برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها وهي قضية متجددة دوما بسبب التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المرجوة للتعليم العالي من الموازنة العامة للدولة. يعد الإنفاق على التعليم العالي من اعقد المشكلات التي يواجهها التعليم وأكثرها إثارة للجدل خاصة في ظل الظروف الراهنة، حيث يثقل كاهل الكثير من دول العالم خاصة الدول النامية بما فيها الجزائر، لأن هذه الأخيرة تعتمد اعتماد شبه كلي على الإنفاق الحكومي في تمويل التعليم العالي فالبعض يعالج هذه المسألة بإلغاء مجانية التعليم وتحميل الطالب وأسرته نفقات تعليمية وربط التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، والبعض الآخر ينادي بالإنفاق العام والتوسع في القبول لتحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص، وكل هذا يتطلب نشوء إدارة مالية فعالة في مؤسسات التعليم العالي. ومن هذا المنطلق سنعرض في هذا الفصل الوضع القائم للتسيير المالي لمؤسسات التعليم العالي والممارسات الجيدة نحو نشوء إدارة مالية جديدة في هذا القطاع.

1.الوضع القائم للتسيير المالي في مؤسسات التعليم العالي

يعتبر التعليم في الجزائر مرحلة متقدمة من مراحل التعليم أعطتها الجزائر اهتماما بالغا بعد الاستقلال، إلا أن قطاع التعليم العالي واجه تحديات في مطلع القرن الواحد والعشرون أهمها تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي وتأمين التمويل اللازم للتعليم العالي خاصة أن توفير الاعتمادات المالية اللازمة له أصبح يشكل عبئا كبيرا على كاهل الدولة، وكل هذه التحديات دعت لإعادة إصلاحه للخروج به من أزمته. وانطلاقا من هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى المشاكل التي تواجه التسيير المالي في مؤسسات التعليم العالي والأسس والمحددات المتبعة في تمويله، بالإضافة إلى الإصلاحات.

1.1.المشاكل التي تواجه التسيير المالي لمؤسسات التعليم العالي

1.1.1ضغوطات زيادة الإنفاق والزيادة في عدد الطلاب:

تنعكس مباشرة على قضايا تمويل التعليم، وهي تشكل ضغطا جديا على الأنظمة التعليمية من حيث الإنفاق وتسيير الموارد البشرية، فهي تؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد اللازمة لتوفير الاحتياجات الأساسية، هذا لأنها تحدد النمو الكمي للخدمات التعليمية المطلوبة، ويستدعي هذا النمو إعداد هيئات تدريسية وإنشاء مؤسسات تعليمية كبيرة وتسهيلاتها وتجهيزاتها، ولا يخفى ما يتطلبه ذلك من استثمارات ومصادر تمويلية، فتضاعفت ميزانية تسيير وتجهيز التعليم العالي، غير أنها لم تتمكن من تلبية حاجاته لأن عدد طلبة يتزايد من عام إلى آخر وبشكل قد يفوق الإمكانيات البشرية والمادية التي لدى الجامعات، فالجزائر سنة (1995-1996) نجد عدد الطلبة وصل 52347 ثم قفز إلى 721833 عام (2005/2004) هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الجزائر تعتمد مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته في كل مراحله هذا ما يزيد الطلب الاجتماعي على الخدمات التعليمية وبالتالي نمو الحاجة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتوفير حاجيات الإنفاق ومتطلباته.[31]

2.1.1ضغوطات تقليص الإنفاق:

إن التوسع العام للطلب على التعليم بالجزائر في الستينات كان راجع إلى اهتمام وعمل الحكومة التي عرفت أهمية التعليم فوجهت مصادر حكومية إلى هذا القطاع، بحيث تعتبر الميزانية الموجهة للتعليم من الأولويات التي تصنعها الحكومة والتي هي في تصاعد، وهذا التصاعد استمر إلى غاية السبعينات فمنذ بداية هذه الفترة حدث نقص في الموارد الممنوحة للتعليم، كذلك في الدول المتقدمة انخفضت نفقات التعليم من 66.1% إلى 58.2% من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ويعبر هذا الانخفاض عن رغبة الدول في تقليل الاستثمار في التعليم أو عن عجزها عن الاستثمار بنفس المستوى السابق على الرغم من زيادة أعداد الطلاب.[32]

3.1.1مشكلة صعوبات التمويل

[31] هشام يعقوب مريزق، **قضايا معاصرة في التعليم العالي** ، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، صفحة 125.

[32] المؤتمر العالمي للتعليم العالي، التعليم العالي في القرن واحد عشرون، منظمة يونسكو ،1998، صفحة 59.

وتعد من المشكلات المطروحة بقوة لدى كثير من الدول العربية والغربية، فقطاع حساس كقطاع التعليم يحتاج إلى ميزانية كبيرة وتسيير عقلاني وتوزيع عادل خاصة وأنه يعتمد على التمويل الحكومي.

إلا أنه في الجزائر رغم ما تخصصه من ميزانيتها للتعليم العالي إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة عدد الطلبة وارتفاع التكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي، خاصة ما يتعلق بالبحث العلمي والأجور مما يضعف دور البحث العلمي في دعم وتمويل التعليم العالي الذي يعد في كثير من الدول من أهم مصادر التمويل وتجمع مختلف المصادر على إن هذا المشكل يعود إلى:

*مشكلة التسيير العقلاني واستعمال الموارد المادية والبشرية المتوفرة بفعالية.

*تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب المنافسة من مختلف القطاعات بمعنى زيادة الحاجة للموارد المالية الحكومية من القطاعات الأخرى.

*نقص تفتح الجامعة على المجتمع والبيئة الاقتصادية الوطنية والعالمية للبحث عن مصادر جديدة للتمويل.

*بعد البحوث العلمية عن المجتمع و عدم ارتباطها بمشكلات التنمية.

*مجانية التعليم و غياب سياسة تدعم مشاركة الطالب في نفقات التعليم.

*تزايد عدد الطلبة أدى لصعوبات مالية ولا توازن.

*تناقص الدعم الحكومي لقطاع التعليم العالي.

ومما لاشك فيه إن مشكل التمويل أضحى تهديدا كبيرا للتعليم العالي وتطوره فالإيداعات المالية لاتسمح بالوقوف في وجه هذا الطلب المتزايد، وهو ما خلق عدة اختلالات وتحديات أضعفت التكوين والبحث العلمي، ولعل من أبرزها نقص الهياكل وبروز ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات، مما شكل ضغطا كبيرا على الطالب والأستاذ، أضف إلى ذلك نقص الوسائل والتجهيزات العصرية المسايرة للمستجدات خاصة في ظل التطور الهائل للمعارف والعلوم والتكنولوجيات، كما أن التوزيع غير العادل لها بين الجامعات خلق تلاينا كبيرا في المستويات والإمكانيات اللازمة للتكوين والبحث العلمي.[33]

يمكن حصر مشاكل تمويل التعليم العالي في الجزائر في عنصرين:

الأزمة المالية المتمثلة في كون الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع والتي تحدد بالنسبة إلى عدد الطلبة بقيت ثابتة أو انخفضت حتى بالسعر الثابت، مع ثبات مصادر التمويل وعدم تنويعها في حين تزايد التكاليف الحقيقية باستمرار، والأزمة في التسيير تتمثل في تدهور ظروف حياة الطلبة والمستخدمين والإداريين والمدرسين، إضافة إلى الاتهامات الموجهة من طرف الأسرة الجامعية المتعلقة بميكانزمات وإجراءات تسيير مؤسسات التعليم العالي.[34]

2.1.أسس ومحددات تمويل التعليم العالي

[33]Bouzid nabil, forrmation universitaire et preparation des etudiants au monde du travail et emploi, thesedoct.etat en pesychologi universite Constantine. 2002-2003 page205 page 206.

[34]كياري فطيمة الزهرة، **تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات** ،المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الرابع، جامعة معسكر، 2014 ، صفحة 118، صفحة 119.

يرتكز تمويل التعليم العالي على مجموعة من الأسس والمحددات أهمها :

1.2.1.مجانية التعليم: يعد التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة، وبذلك يعتبر مبدأ مجانية التعليم من المبادئ الأساسية لسياسة التعليم، وتلتزم الدولة بتحقيقه في جميع المؤسسات التعليمية التابعة للدولة.

2.2.1.تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية : يقصد بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية إتاحة التعليم لكل فرد بما يتناسب مع قدراته وإمكاناته ودرجة استعداده إلى أطول مدة ممكنة، كما تعني توفير التعليم لكل فرد راغبا في مواصلة التعليم باعتباره حق لكل مواطن، بغض النظر عن عمره أو موقفه الاجتماعي أو الجغرافي **و**بما حصل عليه من شهادات ما دام راغبا وقادرا على متابعة المستوى التعليمي الذي يختاره ولا يعني ذلك أن يكون التعليم الجامعي في متناول كل إنسان دون قيود تفرضها الدولة وسياستها العامة ومراعاة أمور كثيرة مثل إنتاج قوى بشرية لا عمل لها، والمقدرة المالية للدولة والمواءمة بين الميزانية المخصصة للتعليم وبقية القطاعات الأخرى، مثل الدفاع والأمن القومي وغيرها من القطاعات المختلفة التي تستوعب جزءا كبيرا من الموازنة العامة للدولة، مما يؤثر في النهاية على نصيب التعليم منها وتتجه للضغوط الاجتماعية وضمانا لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين أفراد المجتمع في التعليم، جعلت الدولة التعليم بالمجان في مختلف مراحله، والتوسع التعليم الجامعي بهدف استيعاب أكبر عدد من خريجي الثانوية ورصدت أموالا كثيرة لذلك، إلا أن التخطيط والاستعدادات المالية لا تتناسب مع تلك الأعداد المقبولة بالتعليم الجامعي، الأمر الذي انعكس على الجوانب الكمية والكيفية لهذا النوع من التعليم.

3.2.1.النظرة إلى التعليم على أنه استثمار: صار الإنفاق على التعليم في مختلف مستوياته نوعا من الاستثمار تظهر أثاره في زيادة مهارات وقدرات أفراد المجتمع وارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج وزيادة استغلال الموارد الطبيعية، ودفع عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، الأمر الذي أدى إلى تغير نظرة رجال الاقتصاد للتعليم، وأنه أداة تعمل على تنمية الإنسان وتكوين شخصيته وبناء ملكاته الفكرية وأداة تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، كما أنه يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار لأن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة تبادلية لأن التعليم مطالب بالإسهام في عملية التنمية والتعليم نفسه لا يمكن أن يتقدم أو يتطور بدون تنمية حقيقية، كما أن ارتفاع الدخل القومي يجعل الدول قادرة على تخصيص أموالا أكبر للتعليم في مختلف مراحله ويعتبر أحد العوامل المؤثرة على تمويل التعليم العالي.

4.2.1.التخطيط لتمويل التعليم العالي: يبغي عند دراسة تمويل التعليم العالي وضع مخطط هيكلي للصورة المعيارية التي يجب أن تصل إليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل الطويل، ثم وضع البرنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل، في ضوء الإمكانات التامة وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع، ولكي يكتب لهذا البرنامج بالنجاح لابد أن يحتوي على مجموعة من الخطوات أهمها:

*المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات أي جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها.

*تحديد النفقات المباشرة وغير المباشرة من عمليات التمويل وتوجيه وضبط الميزانية وأسلوب الإدارة المالية المتبع في البلاد.

*تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق ويستلزم تنفيذ أي مقترحات في إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين الأول فعالية أسلوب التمويل في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في ديمقراطية التعليم ورفع جودته والثاني الواقعية وإمكانية التطبيق العملي.

*تحديد ايجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم العالي و اتخاذ القرار في ضوء المخاطرة المحسوبة و المقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.

*تحديد مصادر تمويل التعليم العالي ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطالب، فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات التعاليم العالي تستوعب الملايين وتقديم خدمات تعليمية ممتازة بدون أن تقدم أسرهم بسداد رسوم تفوق طاقتهم ومستوى دخولهم وبدون أن توجد ترتيبات بديلة في إطار القوانين السائدة.[35]

3.1.إصلاحات قطاع التعليم العالي

إن السياسات الإصلاحية التي عرفتها الفترة مابعد 2005 على مستوى قطاع التعليم العالي مست جانبين لهذا القطاع، وهو النظام الدراسي بحيث تحول من كلاسيكي إلى نظام ليسانس –ماستر –دكتوراه (LMD)، أما الجانب الأخر هو الشروع في القيام بالإصلاحات جديدة على مستوى الميزانية العامة للدولة والتي شملت كتجربة في البداية، أي في سنة 2005 ثلاث وزارات وهي وزارة المالية، وزارة الصحة وزارة الأشغال العمومية وتوسعت التجربة في سنة 2006 إلى وزارة التعليم العالي.

1.3.1.الهيكلة الجديدة للتعليم العالي نظام "L.M.D"

تضع الهيكلة الجديدة لنظام التعليم العالي في مستوى تنظيم أنظمة التعليم العالي المعمول بها منذ مدة في البلدان الانجلوسكسونية، والذي وافقت عليه مؤخرا بلدان الفضاء الأوروبي، وسيسهل تبني هذا النمط من تنظيم التعليم العالي، الذي بدا يأخذ طابعا عالميا، والمبادلات التي باتت ضرورية في المستوى الجامعي، كما سيسهل الحركية والتعاون والاعتراف المتبادل بالشهادات، ستسمح الهيكلة الجديدة لتعليم العالي بتحسين برامج الجامعة الجزائرية لتندمج في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، كما ستحسن من مردودها الداخلي والخارجي وتمد تنظيم التعليم العالي بالمرونة اللازمة وقدرة اكبر على التكيف، وتتسم هذه الهيكلة الجديدة بتوفير حرية أكبر للطالب، طالما إن المبدأ يتمثل في جعل الطالب يصل إلى أعلى مستوى تتيحه له مهاراته وقدراته الذاتية.

يفرز هذا النظام مخططا عاما يسمح بتوجيه تدريجي ومضبوط من خلال تنظيم محكم للتعليم العالي وملامح التكوين، في كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية في شكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة، وتتسم وحدة التعليم بكونها قابلة للاحتفاظ والتحويل، وهذا يعني أن الحصول عليها يكون نهائيا ويمكن استعماله في مسار تكويني أخر، هذا الاحتفاظ وهذا التحويل يمكن من فتح معابر بين مختلف

[35] يحي دريس، **الملتقى الوطني الأول حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر** ، جامعة العربي التبسي، 2018، صفحة69.

المسارات التكوينية ويخلق حركية لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار تكويني جامعي ناتج عن اختيارهم،إن تقليص مدة التكوين العالي ستجعل منه تكوينا مستمرا ومرنا ولذلك ينبغي تعزيز وتقوية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مجال التعليم العالي.

2.3.1.المتطلبات المالية والإدارية لنظام LMD

يتطلب تطوير الإدارة الجامعية العديد من المتطلبات المالية والإدارية والتدريسية حتى تتمكن من استخدام أنماط الإدارة الحديثة، ومن هذه المتطلبات:

*توفير الأبنية والمرافق الجامعية التي تستوعب الأنشطة الإدارية الحديثة.

*تحديث الهياكل التنظيمية بالجامعة.

*تطبيق مفهوم مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ وتأهيل مبدأ تفويض السلطات، مع وضع لكل مستوى من مستويات الإدارة الجامعية.

*تحديث نظم المعلومات واستخدام الأجهزة الحديثة لهذا الغرض في كافة مرافق العملية الإدارية بالجامعة.[36]

وتتطلب تطوير الإدارة الجامعية أيضا تطبيق الأنماط الإدارية الحديثة، وخاصة مدخل إدارة الجودة الشاملة حتى تستطيع الجامعات مواجهة متغيرات العصر، لأن تطبيقها ليس من الأمور السهلة بسبب ترسخ المفاهيم التقليدية لدى قيادات التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب تمويل كبير وكاف.

إن نقص الموارد المالية يقف عائقا أمام الإصلاحات الخاصة بالنظام الدراسي ككل ويجعله إصلاحا مشوها، مما يشكل عائقا أمام الجامعات حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة من جانب ومواكبة المتغيرات المتلاحقة من جانب آخر التي غالبا ما ينادي بها إصلاح التعليم العالي.

3.3.1.الإصلاح المالي

إن الإصلاح الذي تم على مستوى الميزانية العامة للدولة تجربة طبقت على مستوى قطاع التعليم العالي، مفاد هذه التجربة هو الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرنامج، أي أنه بالإضافة إلى الاحتفاظ بمبدأ "سنوية الميزانية" فإنه يتم الأخذ كذلك مبدأ البرنامج في إعداد الميزانية.

وتعرف ميزانية البرامج على أنها ميزانية تركز على كيفية تحقيق الأهداف وتوفير وسائل تقييم آثار مستويات التمويل، وهي بذلك عمل منظم يضمن الأخذ في الاعتبار جميع الأنشطة والبرامج المتوقعة ويسعى إلى تحقيق الأهداف المرسومة لكل مستوى إداري مع إيجاد الخطط البديلة لتنفيذ تلك الأهداف وتقديم المقترحات المختلفة بهدف ترشيد توزيع الموارد، وترشيد الإنفاق العام بما يحقق نتائج أفضل للعلم إن اعتماد هذا النوع من الميزانية في العديد من الدول المتطورة كالولايات المتحدة في 1990، بريطانيا في سنة 1993، وفلندا وهولندا سنة 2001، كذلك فرنسا والتي نأخذ منها الكثير من التجارب بمختلف القطاعات، قامت بإصلاحات في ميدان المالية العامة، بل هناك بلدان نامية مثل الجزائر، منها بلدان عربية مجاورة كالمغرب، يمكن القول أن التحول من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج من شانها أن تسمح لقطاع التعليم العالي أن يتغلب بسرعة على إحدى العقبات

[36] نور الدين موسى، **تجربة الأزمة في الجزائر وإشكالية تمويل نفقات التعليم العالي**، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، صفحة 288.

العويصة التي ظلت تأثر سلبا على القطاع منذ الاستقلال هي تمويل التعليم العالي، وستكون جد ايجابية إذا دعمنا قطاع التعليم العالي بتمويل إضافي وخاص.

إن التعليم العالي وحسب مشروع الإصلاح لسنة 2001 يواجه مشكلات منها تمويل الجامعات فالإمكانيات المالية لن تسمح للبلاد بتغطية الطلبات الاجتماعية المتزايدة باستمرار للتكوين العالي، وبالتالي يستلزم استعمال عقلاني لموارد القطاع، ثم تنويع مصادر التمويل عن طريق:

*مراجعة البنية العامة للتعليم العالي التي من شأنها أن تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني السلمي بدون التنازل على المتطلبات العامة للتكوين.

*تعديل مسار التكوين وتوزيع التوقيت البيداغوجي.

*تحديد أحسن لمقاييس المساعدة المالية.[37]

2. الممارسات الجيدة نحو نشوء إدارة مالية جديدة في مؤسسات التعليم العالي

إن الدولة الجزائرية تخصص للوزارات الثلاثة القائمة بالتربية الوطنية والتعلم المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أموالا طائلة، فمقارنة بالبلدان الأخرى فإن حصة هذه الوزارات من ميزانية الدولة تعتبر من أكبر وأهم الحصص على المستوى العالمي. من خلال هذا المبحث سنتناول تحليل ميزانية التعليم العالي وأهم معايير التوزيع الحديثة للميزانية بالإضافة إلى مقترحات تحسين تمويل التعليم العالي في الجزائر.

1.2.تحليل ميزانية التعليم العالي

إن من أكبر جوانب الهدر في نفقات التعليم العالي والتي تحد من تحقيق أهداف التعليم العالي والبحث العلمي الأساسية في ظل الموارد المالية المحدودة وقلة المصادر هو الإنفاق الإجتماعي على مستوى قطاع التعليم العالي.

1.1.2. تطور ميزانية التعليم العالي

تتحدد العلاقة بين ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة للدولة في شكل نسب مئوية محددة برقم معين، ويمكن ملاحظة تزايد هذه النسب على مدار السنوات المتعاقبة أو تناقصها أو تباينها، ولكن هذا لا يعني أن الأموال المخصصة للتعليم العالي قد قلت وإنما قد تكون هناك زيادة حقيقية من الناحية الكمية المطلقة فيما ينفق على التعليم العالي، وعليه تمثل ميزانية التعليم العالي بالنسبة للميزانية العامة من المؤشرات التي لها دلالة في نوع الجهد الذي تبذله الدولة في نشاطها التعليمي مقدرا في صورة رقمية بالنسبة لجهود الدول الأخرى. والجدول الموالي يوضح تطور ميزانية التعليم العالي وميزانية الدولة.[38]

الجدول رقم (05): تطور ميزانية التعليم العالي وميزانية الدولة

البيان	ميزانية الدولة (1000دج)	ميزانية القطاع (1000دج)	حصة ميزانية التعليم العالي من	نسبة الزيادة في ميزانية القطاع(%)

[37] نور الدين موسى، مرجع سبق ذكره، صفحة 289.

[38] عبد الله زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2008، صفحة 163.

السنوات			ميزانية الدولة(%)	
2004	1.200.000.000	66.497.092	5,54	17.9
2005	1.200.000.000	78.381.380	6,53	8,9
2006	1.283.446.977	85.319.925	6,64	12.2
2007	1.574.943.361	95.689.309	6,07	23.6
2008	2.017.969.196	118.306.406	5,86	30.7
2009	2.593.741.485	154.632.798	5,96	12.2
2010	2.837.999.823	173.483.802	6.11	22.7
2011	3.434.306.634	212.830.565	6.19	30.2
2012	4.608.250.475	277.173.918	6.01	-4.5
2013	4.335.614.484	264.582.513	6.10	2.3
2014	4.714.452.366	270.742.002	5.74	10.9
2015	4.972.278.494	300.333.642	6.04	3.9
2016	4.807.332.000	312.145.998	6.49	-0.4
2017	4.591.841.961	310.791.629	6.76	0.8
2018	4.584.462.233	313.336.878	6.83	-

المصدر: قوانين المالية من 2003 إلى 2018.[39]

بالنظر إلى الجدول يؤكد أن الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية تسيير قطاع التعليم العالي شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و2018، وهذا راجع لإتباع الجزائر سياسة إنفاق متوسعة نتيجة لارتفاع الإيرادات وهذا لارتفاع أسعار النفط، ففي سنة 2004 قدرت الإعتمادات بـ66.497.092.000 دج أي ما يعادل 5.54% من الميزانية التسييرية للدولة وتواصل هذا الارتفاع ليصل سنة 2006 إلى 85.319.925.000 دج أي ما نسبته 6.64% من الميزانية التسييرية للدولة.

وفي سنة 2008 وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة العالمية وما تبعه من نقص في الإيرادات نلاحظ انخفاض طفيف في حصة التعليم العالي ليصل 5.86% وهو نفس الشيء في سنة 2014 إلا أن السلطات المالية على موقفها المالي التوسعي استمرت في دعم قطاع التعليم العالي. وفي سنة 2018 قدرت الاعتمادات المالية ب 313.336.878.000 دج أي ما يعادل 6.83%. وعليه يمكن القول أنه منذ سنة 2000 عرف قطاع التعليم العالي زيادة مستمرة في النفقات المخصصة له وهذا لمواكبة

[39] قوانين المالية لسنة 2003-2018.

التغيرات السريعة الحاصلة في العالم، حيث تعمل الحكومة على تطوير الإمكانيات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز دوره باعتباره دعامة للابتكار وتدعيمه بالتكوين والبحث، وهو ما يؤكد جهود الدولة المبذولة في تطوير قطاع التعليم العالي.

من خلال الجدول عرفت ميزانية القطاع زيادات مطلقة من سنة لأخرى لمواكبة سياسة الاستيعاب ومتطلبات الإصلاح، كما تعكس اهتمام الدولة بالتعليم العالي من حيث التمويل.

إن العلاقة بين ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة للدولة تمثل المجهود النسبي لهذا القطاع مقارنة بمجهودات الدولة لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومهما يكن فإن مقارنة ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي بالنسبة للميزانية العامة للدولة من المؤشرات التي لها دلالاتها في نوع الجهد الذي تبذله الدولة في نشاطها التعليمي، وكذا مقدار تدخل الحكومة في تمويل التعليم العالي.

وكذلك يرجع سبب هذه الزيادة إلى الرفع من الأجور والمرتبات وارتفاع عدد الطلبة المسجلين بالجامعة وكذا المقيمين، وهو مايؤدي بدوره إلى ارتفاع في النفقات المخصصة للخدمات الجامعية إضافة إلى زيادة عدد المخابر وأنشطة البحث العلمي وإعادة تقييم المنحة الجامعية. فهذه الزيادة تؤكد مقدار تدخل الدولة في تمويل التعليم العالي باعتبار أن الجامعة الجزائرية وطنية اجتماعية ديمقراطية ومجانية.

2.1.2مخصصات الناتج الداخلي الخام لقطاع التعليم العالي

تعبر العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وميزانية التعليم العالي على الجهد التعليمي المبذول وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤكد الأبحاث على ضرورة زيادة نسبة ما تخصصه من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم.

إذ أن ميزانية التعليم العالي تمثل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ما يمكن ادخاره من جانب المجتمع لفترة زمنية، بحيث تتم الاستفادة من هذا الادخار في المستقبل القريب أو البعيد، كما أنه يمثل أيضا ما يمكن أن يستثمره المجتمع في جانب المشاريع بعيدة المدى، وكذلك يمثل جانبا من الخدمات والمنافع الاستهلاكية المتصلة بالرفاهية الاجتماعية. [40]

الجدول رقم (06): نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	ميزانية التعليم (مليار دج)	نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج الداخلي الخام (%)
2010	1204960000	1734830565	1.44
2011	14526600000	212830565	1.47
2012	16115400000	277173918	1.72
2013	16647600000	264582513	1.72
2014	17228600000	270742002	1.57

[40] زاهي رشدان، مرجع سبق ذكره، صفحة 164.

2015	16702100000	300333642	1.80
2016	1746700000	312145998	1.79
2017	1890660000	312145998	1.64

المصدر: بالاعتماد www.ons.dz[41]

Rapports annuels de la banque d'algerie(2010-2017)

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي لكن ما يمكن القول أن هذه الزيادة غير كافية رغم أنها ضرورية لتطوير العنصر البشري وإزالة العوائق أمام تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، ولكن في المقابل خبراء البنك الدولي يعتبرون هذه نسبة ضعيفة وغير كافية لخروج الاقتصاد الجزائري من التبعية المطلقة للمحروقات والمقدرة ب 1% وهي نسبة لا تستجيب للمعايير الدولية، إلا أن العامل البشري يبقى من أهم العوامل لتطوير البحث العلمي.

وللإشارة فإن معدلات الإنفاق على التعليم العالي كنسب مئوية من الناتج المحلي في أكثر البلدان تطورا من الناحية التعليمية تبلغ 2.6% في ماليزيا و1.6% في دانمارك و1.5% في السويد.

الجدول رقم(07): الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم العالي بالمقارنة مع الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية الأخرى.

الوحدة مليار دج

السنة	ميزانية التربية الوطنية	ميزانية الصحة	ميزانية التعليم العالي	ميزانية المجاهدين	ميزانية التكوين والتعليم المهني
2013	4335614484	306925642	264582513	221050281	47635070
2014	4714452366	365946753	270742002	241274980	49491196
2015	4972278494	381972062	300333642	252333450	50803924
2016	4807332000	379407269	312145998	248645702	50379263
2017	4591841961	389073747	310791629	245943029	48304358
2018	4584462233	4584462233	313336878	225169592	46840000

المصدر:قوانين المالية 2013-2018.

تدخل نفقات التعليم العالي ضمن النفقات الاجتماعية للدولة وقد احتل المرتبة الثالثة بعد كل من نفقات التربية الوطنية ونفقات ميزانية الصحة، فقد استفاد قطاع التعليم العالي في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) من 768 مليار دج من أجل إنشاء 600.000 مقعد بيداغوجي و400000 مكان إيواء للطلبة مع توفير 44 مطعم بيداغوجي .

[41] www.ons.dz

إن تسخير مثل هذه الأموال ناهيك عن التشريعات المختلفة التي كرست ميدانيا، ينتظر أن تحقق نتائج ايجابية من شأنها إعادة الاعتبار إلى اقتصاد المعرفة بصفته أحد أسرار تقدم البلدان اليوم.[42]

2.2معايير التوزيع الحديثة للميزانية

تختلف معايير التوزيع من دولة إلى أخرى، ففي هولندا يمنح الغلاف المالي بصفة إجمالية للجامعة وفقا لبرنامج متفق عليه مسبقا، وتترك حرية التصرف الكاملة للجامعة سواء من ناحية إنشاء مناصب مالية للتوظيف أو حذفها وكذلك بالنسبة لإعتمادات التسيير وتحاسب الجامعة على النتائج.

ولكن الألفية الثالثة أحدثت انقلابا كليا على كل المفاهيم التي سادت خلال العهود الماضية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، ففي مجال تنظيم ميزانية الدولة فإنه من المتوقع خلال العقد الأول منها سوف تعرف تغييرات جذرية وتختفي فيه الميزانية ويظهر نمط جديد لتنظيم الميزانية حسب مهمات تتألف من برامج. ففي التعليم العالي نستطيع أن نحدد من 03 إلى 04 برامج:

*هياكل دعم النشاط (وزارة، إدارة، أكاديمية).

*التعليم العالي (البيداغوجية).

*الخدمات والنشاطات الاجتماعية.

*البحث الجامعي.

وبداخل كل برنامج تخصص الإعتمادات الخاصة بالتسيير، المستخدمين والتجهيز، تستهلك بصفة إجمالية لا فرق بين الاستثمار والتسيير، كما يفرض إعداد تحليلات انطلاقا من مؤشرات فعالية الميزانية وأمام هذه التغيرات لابد للجامعات والمصالح المختصة أن تفكر في كيفية أقلمة وتكييف منظومتها المالية وفقا للمعطيات الجديدة والتوقعات المستقبلة.[43]

3.2.مقترحات تحسين تمويل التعليم العالي في الجزائر

يتوجب على التعليم العالي في الجزائر لكي يتمكن من التصدي للتحديات التي تواجهه، أي تقوم بمراجعة جذرية وعميقة لسياساته، أنظمته، قوانينه، تشريعاته، خططه وبرامجه، فضلا عن اعتماد منهجية علمية في المتابعة والرقابة والتقويم، وذلك لتمكينه من الوفاء بالتزاماته نحو أجيال المستقبل من خلال تزويدهم بالمهارات التي تتطلبها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وللوقوف أمام التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر لا بد من:

- ✓ الارتفاع بالمستوى الأكاديمي للخريج، وذلك بتفعيل الاعتماد على المراجع والكتب والتقارير والبحوث كجزء من متطلبات كل مادة، وتشجيع التعليم الذاتي واستعمال قدراته على التحليل والابتكار واكتساب المعارف،

[42] فراح محمد، مهدي ساعد، **"الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي في الجزائر"** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، 2019-2020، صفحة 57.

[43] غلام الله جيلالي عياد، **واقع تسيير الموارد المالية للجامعات الجزائرية في ظل متغيرات المحيط الجديدة** ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، صفحة 55.

وزيادة التطبيقات واستعمال المختبرات والورش والحاسوب في المواد التي يلزمها ذلك، وكذلك العمل على رفع مستوى المهارات اللغوية العربية والإنجليزية للطلبة.

- ✓ زيادة فعالية البحث العلمي في ضوء التدفق التقني والتراكم المعلوماتي الهائل المتسارع. إن مستوى البحث العلمي في الجامعات متواضع جدا، والهدف الرئيسي في أكثره لغايات الترقية فقط ولا يعالج معظمه اهتمامات أو احتياجات المجتمع، مما يتوجب وضع خطط شاملة للبحث العلمي تخدم برامج التنمية في المجتمع، وتوافر كل ما يلزم الباحث من أجهزة ومساعدين وحوافز مادية كافية كما يوجد ربط الجامعات بحاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ورصد الإمكانات الوافرة لدعم البحث العلمي.
- ✓ ربط التعليم العالي بمتطلبات التنمية وسوق العمل، إذ يتوجب على التعليم العالي في الجزائر للاستجابة لمتطلبات خطط التنمية الوطنية من العمالة الماهرة والمدربة، كذلك الاستجابة لمتطلبات الاستعمال الأمثل للموارد المادية والبشرية وتوافر الكفاية والفعالية لذلك، بحيث تكون مخرجات التعليم العالي ضمن تخطيط مسبق يلبي احتياجات المجتمع العاملة.
- ✓ تحفيز هيئة التدريس على التفاعل مع مؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع، والسعي لربط الأطروحات والرسائل الجامعية بقضايا المجتمع ومشكلاته.
- ✓ العمل على تحقيق المزيد من التعاون والاتصال بين مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد وذلك على مختلف المستويات من أجل تبادل الخبرات، والمشاركة في الموارد المتاحة وتبادل الطلاب والأساتذة.
- ✓ البحث عن مصادر إضافية أو بديلة لتمويل التعليم العالي وذلك بتحمل الطلاب جانبا من التكاليف الدراسية وتقديم الجامعات لبعض الاستشارات أو الخدمات للمجتمع مقابل الحصول على بعض الموارد المالية وذلك لتخفيف الجودة أو النوعية في التعليم العالي.

ومن هنا يتوجب على التعليم العالي أن يخرج من عزلته وأن يصغي إلى صوت المجتمع ومطالبه وأن يواجه التحديات، وذلك من خلال جهد فكري يحمله إنسان قادر على خدمة مجتمعه من أجل خدمة أجيالنا ليتمكنوا من شق طريقهم نحو مستقبل مشرق.[44]

[44] رقية صيفون، سمية كردود، "**دور قطاع التعليم العالي في دعم التشغيل والحد من البطالة في الجزائر** ، دراسة حالة الجزائر (2012-2017)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص إدارة مالية، 2017-2018، صفحة 28-29.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال ما سبق وتطرقنا إليه في هذا الفصل أن قطاع التعليم العالي بالجزائر يعاني من مجموعة من الاختلالات التي باتت تشكل عائقا أساسيا منها مشكلات التي تواجه التسيير المالي منها ضغوطات زيادة الإنفاق وضغوطات انخفاض الإنفاق وزيادة عدد الطلاب ومشكلة صعوبة التمويل.

لهذا عرف التعليم العالي في الجزائر العديد من الإصلاحات استجابة لما كانت تعرفه من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، فقطاع التعليم العالي عرف نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة أين ارتفع عدد الجامعات لتظهر أهمية ميزانيات الجامعات في تسيير الأنشطة التي تمارسها الكليات والمعاهد التابعة لها في تقديم الخدمات الجامعية وكذلك الوحدات التي تجلب موارد لتمويل ميزانية الجامعات، ومقترحات تحسين التمويل التعليم العالي التي تبين الجهد الذي تبذله الدولة من اجل ترقية قطاع التعليم العالي .

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة

تمهيد

على غرار باقي مراحل التعليم، تطور في الجزائر التعليم العالي من الناحية المادية والبشرية ومن حيث الهياكل البيداغوجية وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة ، مما استوجب زيادة الإنفاق عليه وذلك برفع مستويات تمويله، و يعد التمويل أحد أهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي، نظرا لحاجتها المستمرة للأموال لمقابلة الحاجة المتزايدة ليس فقط لنوع التعليم وإنما لتعليم ذي نوعية جيدة، ويظهر ذلك من خلال الميزانية التي تصرف عليه والوحدات التي تجلب الموارد لتمويل ميزانية الجامعة وتتوقف ميزانية الجامعات على إجراءات مستخدمة في إعدادها وطريقة تنفيذها.

من هذا المنطلق سنعرض في هذا الفصل بالدراسة والتحليل تمويل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال تحليلنا لميزانية التسيير والتجهيز لمؤسسة جامعية، ونحاول تبيين البدائل المتاحة للتمويل لدعم عناصر وأبواب الميزانية، وهذا بالاعتماد على أسلوب دراسة حالة كونه أحد الأساليب التي يمكن اعتمادها عند استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث ستكون دراسة تطبيقية على المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة.

1.مدخل لتقديم المؤسسة محل الدراسة

يتضمن هذا المبحث نظرة عامة حول المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة حيث كانت البداية من نشأة المركز الجامعي و لنتوصل لمعظم المهام المختلفة لهذا المركز إضافة إلى عرض هيكله التنظيمي المتضمن لمختلف الفروع و المديريات.

1.1.تقديم المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة هو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي ثقافي، يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، ويهدف إلى توفير تكوين علمي ونوعي للطلبة في ميادين مختلفة. تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-204 المؤرخ في 09 جويلية 2008، فتح أبوابه خلال الموسم الجامعي 2008-2009 لأكثر من 1000 طالب ليكون بذلك أول مؤسسة جامعية ينطلق بها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في ولاية ميلة ، وتمت تسمية المركز باسم المجاهد المتوفي المرحوم عبد الحفيظ بوالصوف في أكتوبر 2014 بموجب مقرر وزارة المجاهدين رقم: 01/14 مؤرخ في 29ذي الحجة 1453هـ الموافق ل: 23 أكتوبر 2014 المتضمن تكريس تسمية مؤسسات جامعية .

يوفر المركز الجامعي لطلبته تكوينا نوعيا في الميادين التالية:

- ✓ الليسانس.
- ✓ مرحلة الماستر.
- ✓ الدكتوراه (في بعض التخصصات).[1]

2.1.موقع ومساحة و مهام المركز الجامعي

يقع المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–على بعد 8 كلم عن مركز مدينة ميلة على الطريق الرابط بين بلدية ميلة و بلدية زغاية ،و يتربع على مساحة تقدر بحوالي 87 هكتار ،و على رغم من مساحته الكبيرة غير أن محيطه يتميز بطبيعته الفلاحية مما أدى إلى نقص في المرافق الخارجية للطلبة و الأساتذة و الإداريين أيضا.

أما عن **مهام** المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف فيوفر عدة مهام أساسية سواء في مجال التكوين العالي أو في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، نذكر منها:

- تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين عن طريق البحث.
- المساهمة في إنتاج ونشر معهد للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها.
- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- تثمين نتائج البحوث ونشر الإعلام العلمي والتقني.
- المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها.

[1] الموقع الرسمي للمركز الجامعي http://www.centre-univ-mila.dz، تاريخ التصفح30 افريل2021، 13:00.

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

3.1.مرافق المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف

وهنا سنتطرق إلى معاهد ومكتبات المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.

1.3.1المعاهد

يتوفر المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة على ثلاثة معاهد مع إنشاء المركز الجامعي بموجب المرسوم التنفيذي 08-09 المؤرخ في جويلية، وهي:

معهد العلوم والتكنولوجيا: ويضم ثلاثة أقسام:

- ❖ قسم الرياضيات والإعلام الآلي.
- ❖ قسم علوم الطبيعة والحياة.
- ❖ قسم علوم وتقنيات.

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: ويضم :

- ❖ قسم العلوم الاقتصادية والتجارية.
- ❖ قسم علوم التسيير.
- ❖ قسم الحقوق.

معهد الآداب واللغات: يضم قسمين:

- ❖ قسم اللغة والأدب العربي.
- ❖ قسم اللغات الأجنبية.

2.3.1.المكتبات

يحتوي المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف على ثلاث مكتبات في خدمة الأساتذة والطلبة يوميا من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الرابعة والنصف مساءا،وهي كالتالي:

أ -**المكتبة المركزية**

هي إحدى المشاريع الكبرى التي تم إنجازها بالمركز الجامعي –ميلة- فتحت أبوابها في جانفي 2017، تشكل الواجهة الحقيقية لجميع المؤسسات التوثيقية الموجودة بالمركز الجامعي وهمزة الوصل ما بين هذه المؤسسات من جهة وبين الإدارة من جهة أخرى.

بطاقة استيعاب تقدر ب 2000 مقعد وقاعة انترنيت تحتوي على 30 جهاز. تضم عدة مصالح وأقسام وهي: مصلحة الاقتناء والمعالجة، مصلحة البحث البيبليوغرافي، مصلحة المكتبة الرقمية، وقسم المذكرات والأطروحات، قسم كتب التاريخ، قسم الموسوعات والقواميس والدوريات.

- **مكتبة معهد العلوم والتكنولوجيا "المجاهد دمبري عبد الرحمان"**

تعد من المكتبات الجامعية المتخصصة في ميدان علوم الطبيعة والحياة وهي تحفة معمارية فتحت أبوابها مع الافتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2009/2008 في 18 أكتوبر 2008، يقوم فريق العمل بها تحت إشراف مدير المكتبة بمهمة تسهيل إيصال المعلومات إلى المستفيدين عن طريق الإعارة، ومعالجة مختلف أنواع الأوعية المرجعية ووضعها في متناول رواد المكتبة باختلاف فئاتهم (طلبة، أساتذة، وباحثين) المنتمين للمركز الجامعي أو من جامعات أخرى في إطار التعاون ما بين المكتبات والمؤسسات الجامعية، وبذلك تعتبر أحد الدعائم الأساسية للبرامج الأكاديمية والبحثية للمعهد، بطاقة استيعاب تقدر ب 500 مقعد وتضم كتبا ومراجع في ميادين البيولوجيا والجيولوجيا والكيمياء والزراعة، كما تحتوي على قاعة انترنت على 42 حاسوب.

– مكتبة معهد الآداب واللغات الأجنبية"المجاهد بن داكير محمد الصالح"

تعد من المكتبات الجامعية المتخصصة في اللغة والأدب العربي واللغات الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية)، إذ يقوم فريق العمل بها تحت إشراف مسؤول المكتبة بمهمة تسهيل إيصال المعلومات إلى المستفيدين عن طريق الإعارة، ومعالجة مختلف أنواع الأوعية المرجعية ووضعها في متناول رواد المكتبة باختلاف فئاتهم (طلبة، أساتذة، وباحثين) المنتمين للمركز الجامعي أو من جامعات أخرى في إطار التعاون ما بين المكتبات والمؤسسات الجامعية، وبذلك تعتبر أحد الدعائم الأساسية للبرامج الأكاديمية والبحثية للمعهد. فتحت أبوابها مع مطلع سنة 2011، بطاقة استيعاب تقدر ب 400 مقعد تضم قاعة انترنت مخصصة لطلبة الليسانس تحتوي على 45 جهاز حاسوب وقاعة انترنت مخصصة لطلبة الماستر تحتوي على 21 جهاز حاسوب، بحيث تتوفر المكتبة على رصيد وثائقي في كل من تخصص الأدب العربي واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية.

ولتنظيم ودعم البحث العلمي، تضم جامعة ميلة ثلاث مخابر بحث تحت إشرافها:

- ✓ مخبر الرياضيات وتفاعلاتها،
- ✓ مخبر العلوم الطبيعية والمواد،
- ✓ مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة.

3.3.1.دار المقاولاتية

إن دار المقاولاتية هي نتاج الشراكة بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ميلة والمركز الجامعي لميلة، حيث تم إبرام هذه الشراكة سنة 2013، وتهدف أساسا إلى نشر الثقافة والفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي وإلى تنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، والعمل على بعث الأفكار الإبداعية في الوسط الطلابي والخروج تدريجيا من طبيعة المشاريع الكلاسيكية والتوسيع من دائرة المشاريع الإبتكارية والتي من شأنها إعطاء دفع جديد للتنمية من جهة، وكدا منح الشريحة الطلابية فرصة إنشاء مؤسسات مصغرة ناجحة في ميادين مختلفة من جهة أخرى، ومن ثم اقتحام المقاولاتية باعتبارها نواة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4.3.1.مركز التعليم المكثف للغات

مركز تكثيف اللغات يساهم في تطوير وتحسين والاستعمال اللغوي للمتربص تماشيا مع تخصصه الجامعي والمهني، والدروس التي يقدمها المركز مرتبة حسب درجة الطلب عليها وهي :

- دروس في اللغة الانجليزية
- دروس في اللغة الفرنسية
- دروس في اللغة الألمانية
- دروس في اللغة الإسبانية
- دروس في اللغة التركية
- دروس في اللغة الإيطالية

4.1.الهيكل التنظيمي للمركز الجامعي

من خلال الشكل الموالي الذي يمثل الهيكل الإداري للمركز الجامعي، يتكون المركز الجامعي من مجموعة من المديريات التي تندرج من تحتها مجموعة من المصالح كلها تسعى إلى إنجاح الموسم الدراسي الجامعي، من خلال القيام بمختلف المهام الخاصة بالطلبة والأساتذة والموظفين العاملين في المؤسسة والمكونات المادية للمركز.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة –

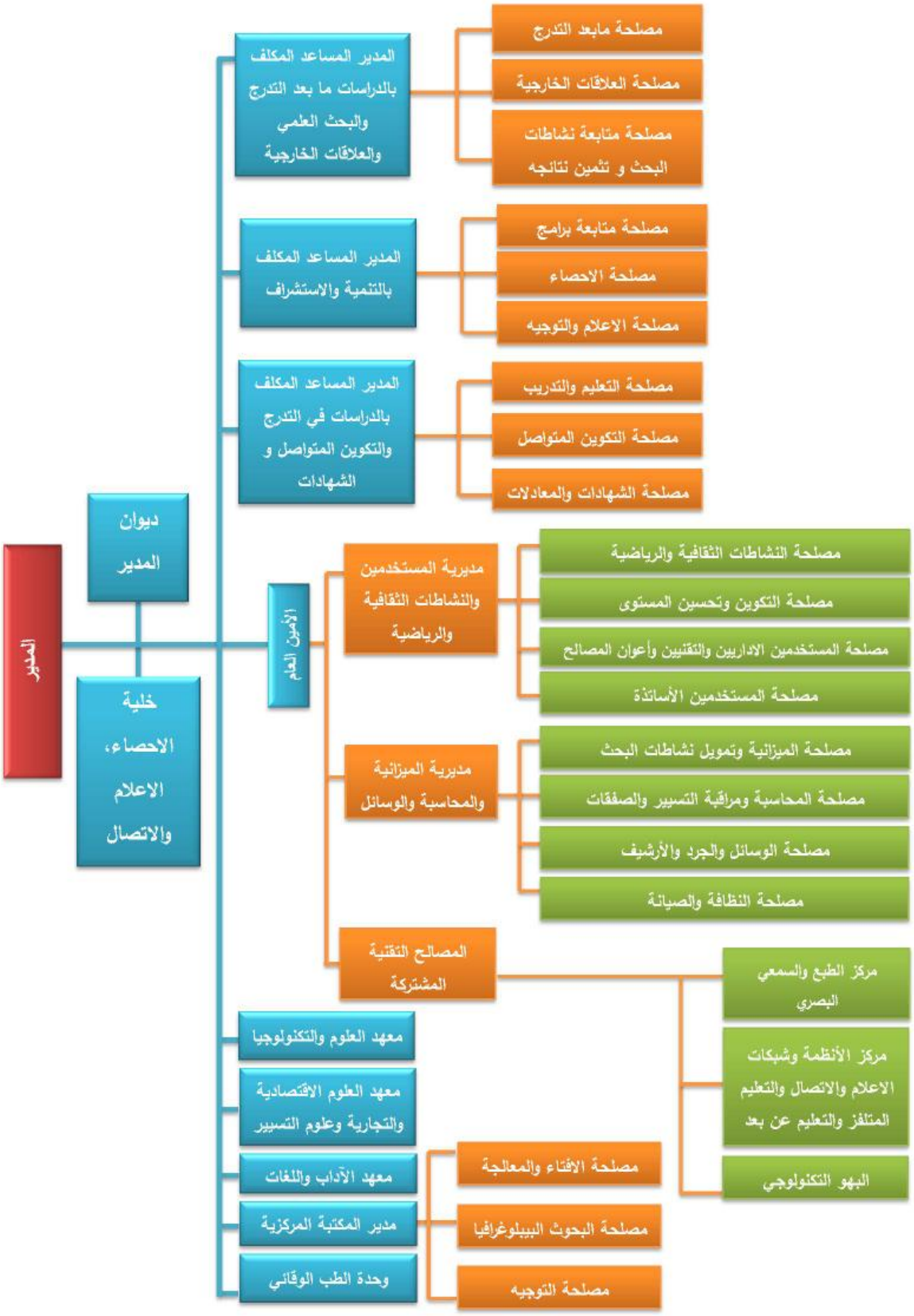

المصدر: الموقع الرسمي للمركز الجامعي–ميلة– [1]

[1] الموقع الرسمي للمركز الجامعي http://www.centre-univ-mila.dz،تاريخ التصفح 1ماي 2021، 13:45.

2.الإنفاق على التعليم في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف

عرفت ميزانية المركز الجامعي ميلة زيادات معتبرة على مدى العشرية الأخيرة، حتى لو كانت بنسبة قليلة إلا أنها تعتبر كبيرة مقارنة بالعديد من المراكز الجامعية الأخرى على المستوى الوطني ومراعاة لعدد الطلبة المسجلين فيه. وانطلاقا من هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية تحضير الميزانية وتنفيذها بالإضافة إلى مختلف البدائل التمويلية المتاحة.

1.2.مدونة الميزانية

هي المدونة التي يتم فيها توزيع الإيرادات ونفقات المؤسسة حسب أبواب ومواد، تنقسم هذه المدونة إلى قسمين: الإيرادات والنفقات.مثل ماهو موضح في الملحق رقم(1).

1.1.2.الإيرادات: تتمثل في المداخيل التي تتحصل عليها المؤسسة، تقريبا 99 % منها هي عبارة عن إعانات من الدولة، وتتكون الإيرادات الخاصة بالمركز الجامعي حسب مدونة ميزانية التسيير من تسعة أبواب وهي كالتالي:

الجدول رقم (08):ايرادات الميزانية

رقم الباب	رقم المادة	البيان	الإعتمادات المخصصة دج
		فرع وحيد	
01.11	وحيد	إعانة الدولة	0.00
02.11	وحيد	إعانات الجماعات المحلية والمؤسسات أو الهيآت العمومية	0.00
03.11	وحيد	إعانات المنظمة الدولية	0.00
04.11		إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة	
	01	ناتج حقوق التسجيل للطلبة	0.00
	02	مداخيل الممتلكات العقارية والمنقولة	0.00
05.11	وحيد	عائدات ناتجة عن الخدمات والأشغال وأعمال الدراسات والبحث والخبرة مرسوم تنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011	0.00

		القرار الوزاري رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013	
06.11	وحيد	هبات وتركات	0.00
07.11	وحيد	تخصيصات إستثنائية	0.00
08.11	وحيد	مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة	0.00
09.11	وحيد	رصيد الميزانية: 31 ديسمبر	للبيان
		المجموع العام للإيرادات	0.00

ولكن لا يفعل منها إلا أربعة أبواب وهي:

*إعانة الدولة.

*إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة وفيها ناتج حقوق تسجيل الطلبة ومداخيل الممتلكات العقارية والمنقولة.

*مداخيل أخرى مرتبطة بنشاط المؤسسة.

*رصيد الميزانية والذي يحوي ما تبقى من ميزانية السنة التي قبلها.

2.1.2.النفقات: تعبر عملية الإنفاق على مدى توفر الأموال اللازمة والكافية والمشبعة لاحتياجات المؤسسة الجامعية وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات الأولية للنفقات غالبا ما تطرأ عليها تعديلات تغير من طبيعتها، ويقصد بالنفقات المصاريف أو المخرجات التي تنفقها المؤسسة، تنقسم إلى فرعين: المصالح المركزية والمصالح غير الممركزة.

أ.المصالح المركزية

حيث أن المركز الجامعي يعتمد عليها فقط، وتنقسم بدورها إلى فرعين: نفقات التسيير ونفقات المستخدمين. تنقسم نفقات التسيير ونفقات المستخدمين إلى أبواب ومواد تحدد فيها المؤسسة احتياجاتها لمدة سنة كاملة، لأن الميزانية تعتمد على مبدأ السنوية.

ب.المصالح غير الممركزة

نقصد بها المعاهد، وهي غير معتمدة في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

*مدونة الميزانية تمضى من طرف مدير المركز الجامعي وتتم المصادقة عليها من طرف الوالي.[1]

2.2.إعداد الميزانية

يتم تحضير الميزانية على مجموعتين:

1.2.2. مصلحة الميزانية

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة الميزانية بالمركز الجامعي، يوم3ماي2021، الساعة 10:00.

تقوم وزارة التعليم العالي أولا ببعث مراسلة تطلب فيها تحديد الاحتياجات التقديرية (أي تحديد النفقات المتوقعة). وكما جرت العادة تقوم الإدارة المركزية على مستوى الوزارة الوصية بتقدير ميزانية المركز الجامعي لكل سنة حسب مبلغ السنة التي سبقتها مع إضافة مبلغ جزافي عادة ما يبرره تزايد عدد الطلبة، تقدر الميزانية الأولية للسنة المالية المقبلة في نهاية السنة الجارية في شهر ديسمبر وتكون منتهية وجاهزة للتنفيذ في شهر فيفري إلى مارس كأقصى تقدير، ونظرا لعدم كفاية الاعتمادات المالية الممنوحة لتغطية جميع نفقات ميزانية التسيير يتم إعداد الميزانية التكميلية ويتم تقديرها على أساس النفقات الغير مغطاة وتكون جاهزة للتنفيذ في شهر سبتمبر.

تفويض الاعتمادات المالية من طرف الوزارة الوصية

بعد الحصول على التفويض للاعتمادات المالية الأولية يتم توزيعها في نموذج يسمى بميزانية التسيير الابتدائية للمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة (المرسوم التنفيدي رقم 05-299 المؤرخ في 16 أوت 2005).

تحتوي هذه الميزانية على العنوان الأول الإرادات، والعنوان الثاني النفقات، ومما هو ملاحظ أن النفقات في الميزانية تنقسم إلى جزأين:

القسم الأول (Section1) نفقات المستخدمين: يمثل تعويضات ومنح مختلفة، أعباء اجتماعية، أجور أساتذة المؤقتين والمشاركين والمدعوين.

يتم تحديد نفقات المستخدمين على أساس أجور المستخدمين لمدة سنة، بالإضافة إلى توقعات الترقية، حيث يتم حساب الأثر المالي للترقية بناءا على جداول مصلحة المستخدمين، وحساب الأجور، ويتم توزيعهم على أبواب ومواد.

القسم الثاني (Section2) نفقات التسيير: مثل تسديد نفقات، الأدوات والأثاث، اللوازم، التوثيق، تكاليف مختلفة، عتاد ولوازم الإعلام الآلي.

ف احتياجات نفقات التسيير تتحدد بناءا على نفقات السنة السابقة، حيث يتم النظر إلى المبالغ المنفقة في السنة السابقة إذا كانت تلبي كافة الاحتياجات، وإذا كانت غير كافية يتم زيادة مبلغ إضافي متوقع للسنة الحالية ، وعند الانتهاء من إعداد مشروع ميزانية التسيير الذي يضم المدونة ووثائق الثبوتية يبعث إلى الوزارة، وبعد ذلك تبعث الدولة مقرر تبليغ لسنة الميزانية المصادق عليه بموجب قرار وزاري مشترك.

نقوم بتقديم عرض مشترك بين مدير المركز الجامعي والمراقب المالي لاقتراح مشروع ميزانية أولية للسنة المالية الحالية يتضمن مبلغ إيرادات ومبلغ النفقات مقسمة حسب الأبواب المدونة في مقرر التبليغ. مثل ما هو موضح في الملحق رقم(02)، هذا العرض المشترك يتم التوقيع عليه من طرف الآمر بالصرف والمراقب المالي.

على أساس مقرر التبليغ والعرض المشترك نقوم بتوزيع المبالغ الممنوحة في مدونة ميزانية التسيير حسب الأبواب والمواد المخصصة لها ، يتم إمضائها من طرف الآمر بالصرف وإرسالها إلى الوالي مع مدونة الميزانية للإمضاء.

وبعد مصادقة الوالي عليها تبعث نسخ أصلية إلى كل من الرقابة المالية والخزينة العمومية ووزارة التعليم العالي. وبذلك تصبح الميزانية جاهزة للتنفيذ.[1]

2.2.2.مصلحة الوسائل

بعدما تصبح الميزانية جاهزة للتنفيذ يتم تقدير احتياجات كل مصلحة مع مراعاة أسعار السوق وحالة المخزون، وكذلك مراعاة استهلاك السنة المالية السابقة N-1.[2]

3.2.تنفيذ الميزانية

قبل تنفيذ النفقة على مستوى مصلحة الميزانية ومحاسبة تخضع لإجراءات قانون الصفقات العمومية من أجل اختيار التعامل المتعاقد تتمثل هذه الإجراءات في:

*إعلان عن الاستشارة

*عملية فتح الأظرفة

*تقييم العروض من أجل اختيار المتعامل المتعاقد الذي يقدم أقل عرض مالي

*تقرير تقديمي

*عقد أو اتفاقية أو السند طلب

و كل هذه الإجراءات لضمان شفافية واختيار أقل تكلفة وأحسن عرض مالي

تنفيذ الميزانية يتم من خلال مرحلتين:

1.3.2.مرحلة الميزانية

نقوم بالأخذ بالحساب الاعتمادات المالية لجميع الأبواب والمواد التي في مدونة. مثل ما هو موضح في الملحق رقم (03).

ن قوم بصرف الميزانية ببطاقات الالتزام، حيث لكل نفقة بطاقة التزام خاصة بها وأرقام بطاقات الالتزام تكون متسلسلة، وتبدأ عملية صرف النفقات من بطاقة رقم واحد، كل ما نقوم بصرف النفقة ينقص الرصيد في بطاقة الالتزام إلى أن ينتهي، ولا يمكن الالتزام بالنفقة إذا كانت أكبر من مبلغ الالتزام (تكون مساوية له أو أصغر منه) إلا عن طريق إجراء عملية تحويل اعتمادات مالية من مادة يكون فيها فائض إلى مادة أخرى في نفس الباب، ويتم الإمضاء على هذا التحويل من طرف الآمر بالصرف والتأشير عليه من طرف مصالح الرقابة المالية.

* وفي حالة عدم وجود اعتمادات في نفس الباب نقوم بإجراء التحويل الذي يكون إلا في حالات خاصة جدا من باب إلى باب من نفس الطبيعة، في هذه الحالة يتم الإمضاء عليه من طرف الوالي ويأشر عليه من طرف مصالح الرقابة المالية، وبذلك يصبح مبلغ الرصيد كافي للتكفل بهذه النفقة ونستطيع بذلك تسديدها.

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة الميزانية بالمركز الجامعي، 4 ماي 2021، الساعة 10 صباحا.

[2] مقابلة مع رئيس مصلحة الوسائل بالمركز الجامعي، 10 جوان 2021، الساعة 14:30.

* وفي حالة عدم القدرة على التحويل من مادة إلى مادة أو من باب إلى باب لا نستطيع التسديد، وتبقى النفقة إلى سنة لاحقة إلى غاية توفر اعتمادات مالية.

ترسل وثائق الثبوتية مع بطاقة الالتزام والجداول الأصلية(انظر إلى الملحق رقم 04) المخصصة لهذه النفقة إلى مصالح الرقابة لمراقبتها و التأشير عليها، وبذلك يكون قد تم الالتزام بالنفقة وتحويلها لمصالح المحاسبة من أجل استكمال عملية الدفع عن طريق إعداد أوامر الدفع وإرسالها إلى مصالح الخزينة العمومية.

بطاقة الالتزام: هي عبارة عن الالتزام بمبلغ النفقة يوجهه الآمر بالصرف للمراقب المالي من أجل تأشيره لتسديد الدين ويحتوي غلى البيانات التالية: (مثل ماهو موجود في الملحق رقم 03)

- ✓ موضوع العملية
- ✓ الباب والمادة
- ✓ الرصيد القديم، مبلغ العملية، الرصيد الجديد
- ✓ رقم البطاقة والسنة
- ✓ الجهة المتعاقدة معها(المورد)
- ✓ إمضاء الآمر بالصرف

ومصلحة الميزانية تنقسم بدورها إلى مكتبين:

- مكتب خاص بالالتزام بنفقات المستخدمين
- مكتب خاص بالالتزام بنفقات التسيير

* في أجور المستخدمين بطاقات الالتزام ترسل معها وثائق ثبوتية وقوائم اسمية أي حالة اسمية الخاصة بكل نفقة (تحمل أسماء أشخاص لهم نفقات).

* في نفقات التسيير بطاقة الالتزام ترسل معها سند طلب الخاص بالمتعامل، أو اتفاقية، أو فاتورة شكلية.

الالتزامات على مستوى المراقب المالي

هنالك التزامات تخضع لرقابة قبلية وهناك التزامات تخضع للرقابة اللاحقة (البعدية)

* نفقات المستخدمين كلها تخضع للرقابة القبلية، حيث يجب الالتزام بالنفقة التي تم القيام بتسديدها عن طريق حوالات الدفع.

* أما نفقات التسيير فهي التي تخضع للرقابة اللاحقة جاءت بناءا على القرار الصادر في سنة 2018 الذي يتضمن كيفية تنفيذ إجراء رقابة النفقات التي يلتزم بها في شكلها اللاحق والمطبقة على المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، جاءت من أجل تسهيل عملية الإنفاق التي يكتسيها الطابع الاستعجالي.

تسدد النفقة عن طريق أوامر الدفع ويتم تسويتها لدى مصالح الرقابة المالية .

يتم تحديد النفقات الاستعجالية من طرف قرار الوزاري مشترك بين وزارة التعليم العالي ووزارة المالية حددت فيه النفقات الاستعجالية التي تخضع لرقابة اللاحقة. في سنة 2019 جاء هذا القرار الوزاري المشترك لفك الإبهام

وتوضيح المواد المذكورة فيه التي تخضع للرقابة اللاحقة والمواد الغير مذكورة تخضع ل للرقابة السابقة. انظر الملحق رقم(05).[1]

2.3.2.المرحلة المحاسبية

وهي المرحلة التي يقوم فيها المحاسب بدفع مبلغ النفقة للمستحق (هذا طبعا بعد التأكد من صحة وقانونية كل الوثائق، وكذلك من هوية الدائن) يقوم بتحرير شيك بالمبلغ الواجب دفعه للدائن ويرسل إلى الخزينة مفروقا بإشعار التحويل إلى حساب الدائن بمركز الصكوك البريدي أو أحد البنوك بعدها تتم عملية التحويل من حساب المؤسسة العمومية بالخزينة إلى حساب الدائن.

ملاحظة: من خلال ما سبق استعراضه رأينا أن عمليات تنفيذ النفقة تمر عبر مرحلتين، مرحلة إدارية تقوم بإعداد الالتزام والتصفية والأمر بالدفع من طرف الآمر بالصرف، والمرحلة المحاسبية يقوم فيها المحاسب بالسداد النهائي لمبلغ النفقة قد يكون نقدا أو بشيك أو عن طريق الخزينة العمومية وتسمى هذه المرحلة بمرحلة التنفيذ المالي.[2]

3.3.2.التنفيد على بعض أصناف النفقات المتعلقة بالتسيير

كيفية حساب أجرة أستاذ محاضر درجة ثالثة على سبيل المثال :

السلك:أستاذ محاضر

الرتبة:أستاذ محاضر قسم أ

الصنف:القسم الفرعي 06

النقطة الاستدلالية للدرجة الثالثة :192

الرقم الاستدلالي: 1280وفقا للجدول المبين في الملحق (06)

النقطة الاستدلالية للمنصب العالي :358

الجدول المبين في الملحق (07) يبين كيفية حساب الأجرة :

حساب الأجر القاعدي:

الأجر القاعدي =الرقم الاستدلالي Xالنقطة الاستدلالية (45)

57600.00= 45 X1280=

حساب تعويض الخبرة المهنية:

تعويض الخبرة المهنية =النقطة الاستدلالية للدرجة 3X 45

864000=45 X 192=

حساب تعويض المسؤولية :

تعويض المسؤولية =النقطة الاستدلالية للمنصب العالي45X

16110.00= 45X 358=

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة الميزانية في المركز الجامعي، 16ماي 2021، 10:30.

[2] معلومات مقدمة من طرف مصلحة المحاسبة في المركز الجامعي، 9جوان 2021، 11:30.

تعويض التوثيق: والذي هو مبلغ محدد من طرف وزارة التعليم العالي، (حسب الجدول المبين في الملحق رقم 08) وبما أن الأستاذ الذي بصدد حساب أجرته الشهرية هو أستاذ محاضر قسم أ فإن مبلغ التوثيق الخاص به هو 14000.00

حساب تعويض التأطير والمتابعة البيداغوجيين: الذي هو نسبة محددة من طرف وزارة التعليم العالي (حسب الجدول المبين في الملحق رقم 08) بما أن الأستاذ الذي بصدد حساب أجرته الشهرية هو أستاذ محاضر قسم أ فإن مبلغ التأطير والمتابعة البيداغوجيين الخاصة به هو 50% من الراتب الرئيسي (الراتب التقاعدي +الخبرة المهنية)

=(8640.00+57600.00)X50%=33120.00

حساب تعويض الخبرة البيداغوجية: حددت ب 4% عن كل درجة أي4%X3=12%

تعويض الخبرة البيداغوجية =الأجر القاعدي%X12

=57600.00X12%

=6912.00

حساب تعويض التأهيل العلمي: حدد وفق مرسوم وزاري من وزارة التعليم العالي حسب الجدول المبين في الملحق (08)، أستاذ محاضر قسم أ نسبة تعويض التأهيل العلمي حسب الجدول هو 30%

تعويض التأهيل العلمي=الراتب الرئيسيX30%

=(8640.00+57600.00) X30%

=19872.00

حساب المنح العائلية:300دج لكل طفل

حساب الأجر الوحيد:يتقاضاه الأستاذ عن زوجته الماكثة بالبيت =800دج

حساب الأجر الخام :هو مجموع الأجر القاعدي + تعويض الخبرة المهنية+ جميع التعويضات +منحة الأجر الوحيد +المنح العائلية

الأجرالخام=57600.00+8640.00+16110.00+33120.00+14000.00+19872.00+800.00+300.00

=157354.00

يخضع الأجر الخام لاقتطاعين الأول هو منحة الضمان الاجتماعي والثاني اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي

حساب الأجر الصافي الذي يتقضاه أستاذ محاضر قسم أ، درجة ثالثة، متزوج، 1 أولاد

أولا: الأجر الخاضع =الأجر الخام – المنح العائلية

=157354.00-(300.00+800.00)

=156254.00

ملاحظة : المنح العائلية والأجر الوحيد لا يخضعان للضريبة على الدخل الإجمالي ولا لاقتطاع الضمان الاجتماعي

ثانيا:حساب اقتطاع الضمان الاجتماعي :

اقتطاع الضمان الاجتماعي = الأخر الخاضع للضمان الاجتماعx 9%

=156254.00 x 9%

=14062.86دج

ثالثا:حساب اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): حددت عن طريق سلم توزيع الضريبة ب37266.00دج

ملاحظة: المبلغ الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي =المبلغ الخاضع للضمان الاجتماعي –مبلغ اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي

حساب الأجر الصافي :

الأجر الصافي =الأجر الخام – اقتطاع الضمان الاجتماعي –اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي

=157354.00-14062.86-37266.00

= 106024.46

<u>كيفية حساب استدراك ترقية أستاذ محاضر قسم-أ-من الدرجة الثالثة (03) إلى الدرجة الرابعة (04):</u>

لحساب مبلغ استدراك الترقية في الدرجة نقوم بالخطوات التالية: (أنظر الملحق رقم09)

<u>حساب أجرة الموظف حسب الدرجة الجديدة (04):</u>

نتبع نفس خطوات حساب الأجر(حساب التعويضات حسب الدرجة الرابعة) بعدها نقوم بعملية طرح التعويضات الجديدة من التعويضات القديمة.

مثال:الفارق في تعويض التأطير والمتابعة البيداغوجيين

لدينا:

والتعويض الجديد(حسب الدرجة 04)-التعويض القديم(حسب الدرجة 03)

34560.00دج – 33120.00دج = 1440.00دج

وهكذا يتم حساب الفارق بين جميع التعويضات لنحصل على الفارق الشهري لمبلغ الاستدراك، يتم ضربه في مدة الاستدراك (12 شهر) لنحصل على مبلغ الاستدراك ككل في شكله الخام وهو 89856.00دج.

بعدها يخضع لاقتطاع الضمان الاجتماعي واقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي لنحصل على مبلغ الاستدراك الصافي.

89856.00 x 9% = 14736.78دج

89856.00-14736.78 = 75119.22دج

بالنظر إلى جدول دليل الضرائب نقابله بالمبلغ الموجود فنحصل على اقتطاع الضريبة IRG = 39650.00 المبلغ الصافي لاستدراك الترقية في الدرجة 04 هو:

المبلغ الخام = اقتطاع الضمان الاجتماعي – اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي

= 89856.00- 8087.04 – 28602.0 = 53166.96دج

<u>كيفية حساب أجرة موظف برتبة محاسب إداري على سبيل المثال:</u>

موظف برتبة محاسب إداري رئيسي متزوج وأب لطفل، الصنف 10، الدرجة 02، عدد الأولاد 01، المرأة ماكثة بالبيت. (أنظر الملحق رقم 10)

عناصر الأجر	المبالغ
الأجر القاعدي 453 x 45.00دج	20385.00
الخبرة المهنية 45 x 45.00دج	2025.00
الأجر الرئيسي	22410.00
منحة الخدمات الإدارية المشتركة (الأجر الرئيسي x 25%)	5602.50
منحة دعم النشاط الإداري (الأجر الرئيسي x 10%)	2241.00
المنحة الجزافية (ثابتة)	3100.00
المجموع الخام (المجموع الخاضع للضمان الاجتماعي)	33353.50
اقتطاع الضمان الاجتماعي 9% من المجموع الخام	3001.82
اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي = المجموع الخام – ضريبة الضمان الاجتماعي = 33035.68دج بالنظر إلى جدول دليل الضرائب نقابله بالمبلغ الموجود فنحصل على اقتطاع الضريبة IRG	2605.00
المجموع الصافي = المجموع الخام – (مجموع الاقتطاعات + المنح العائلية) = 33353.5 – (3001.82 + 2605.00 + 1100.00) علما أن المنح العائلية 300.00 منحة الأجر الوحيد 800.00	28846.68

***كيفية حساب منحة المر دودية :**

وتمنح كل ثلاث أشهر للموظف وتحسب من خلال الأجر الرئيسي

المبلغ الخام للمر دودية =الأجر الرئيسي X النسبة المئوية للنقطة المتحصل عليها X ثلاثة أشهر

ملاحظة:النسبة المئوية هي علامة المر دودية يحددها مدير مدير المؤسسة أو المسؤول المباشر للموظف ولاتزيد عن 30% للموظفين و40%للأساتذة الجامعيين

اقتطاع الضمان الاجتماعي = المبلغ الإجماليX9%

اقتطاع الضريبة =(المبلغ الإجمالي–اقتطاع الضمان الاجتماعي)X10%

المبلغ المردودية الذي يدفع للموظف= المبلغ الإجمالي–اقتطاع الضمان –مبلغ الضريبة

يتم انجاز الراتب لجميع مستخدمي المركز الجامعي (أساتذة، إداريين، متعاقدين) في يوم 20من الشهر السابق للشهر محل الانجاز وفق الخطوات التالية:

1–وفق برنامج الإعلام الآلي المخصص لانجاز الرواتب (logiciel) يتم إدراج راتب الشهر المعني بالانجاز (راتب الشهر)مع إجراء جميع التعديلات المرتبطة به من (خصم، غياب أو ترقيات أو إنهاء مهام منصب عالي ...الخ.)

2–يتم عملية طباع الراتب والذي يتكون من الوثائق التالية :

*حوالات الدفع (انظر الملحق رقم 11) والتي تتضمن جميع المبالغ التعويضات مرتبة حسب الباب والمادة وهنالك حوالات خزينة حوالات حساب الجاري وبريدي، وحوالات بنكية، وحوالة الضمان الاجتماعي

*حالات الدفع (انظر الملحق رقم 12)التي تتضمن أسماء جميع المستخدمين وكافة المعلومات المتعلقة بكل مستخدم

*كشف إيراد (انظر الملحق رقم13) الذي يتضمن مبلغ اقتطاع الضمان الاجتماعي.

*كشف الضريبة G50 (انظر الملحق رقم14) يتضمن مبلغ اقتطاع الضريبة على الدخل الإجماليIRG.

*الإشعار بالتحويل (انظر الملحق رقم 15) يتضمن اسم المستخدم ورقم حسابه والمبلغ الصافي الذي يتقاضاه وهناك نوعان اشعار بالتحويل بريد أو خزينة.

*جدول وصفي للتحويلات(انظر الملحق رقم16) يضم جميع الإشعارات بالتحويل.

3– يتم ترتيب الحوالات المكونة للراتب الشهري ضمن جدول إرسال يسمى كشف حوالات الدفع (انظر الملحق رقم17).

4– يتم إرسال الراتب بجميع ملحقاته لإمضاء من قبل الأمر بالصرف.

5– يتم تأريخ (في 1 من الشهر) وترقيم جميع الحوالات وفق رقم تسلسلي.

6– الإرسال إلى مصالح الخزينة العمومية للمعاينة.

7– إرسال ثلاث نسخ من الحوالات والاحتفاظ بنسخة لدى مصالح المحاسبة. [1]

4.2.تحليل تطور ميزانية المركز الجامعي و مختلف البدائل المتاحة للتمويل

جدول رقم(09): يمثل الاعتمادات المخصصة و الاعتمادات المراجحة لميزانية المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة.

السنوات	الاعتمادات المخصصة	الاعتمادات المراجعة	التغير في الاعتمادات	نسبة الزيادة
2017	844006000	938145000	–	–
2018	85720000	946200000	8055000	0.85%
2019	951944000	1112931000	166731000	17%

[1]معلومات مقدمة من طرف مصلحة المحاسبة في المركز الجامعي،10جوان 2021، الساعة 14:30.

2020	120099000	122818900	115258000	10%

المصدر :معلومات مقدمة من طرف مصلحة الميزانية في المركز الجامعي[1]

التعليق على الجدول: نلاحظ أن ميزانية المخصصة للمركز الجامعي من ميزانية العامة للدولة عرفت زيادة اسمية معتبرة خلال الفترات التي يغطيها الجدول حيث بلغ متوسط الزيادة حوالي 7% غير أن وتيرة الزيادة غير مستمرة فالتفاوت يظهر من سنة إلى أخرى، كانت في سنة 2017-2018 تقدر ب 0.85% وارتفعت في سنة 2018-2019 إلى17%من الميزانية العامة للدولة.

و ترجع الزيادات الأخيرة في هذه الميزانية إلى عدة عوامل منها مجانية التعليم حيث تتحمل الدولة نفقات التعليم العالي بنسبة تفوق 98%المتمثلة أساسا في أجور ورواتب الأساتذة، النقل والخدمات من إيواء في الأحياء الجامعية ومنح الطلبة، ديمقراطية التعليم إذ مكنت الدولة الجزائرية كل أفراد الشعب من الالتحاق بسلك التعليم دون تمييز مما يؤدي إلى زيادة عدد الطلبة.

في سنة 2019-2020 انخفضت نسبة الزيادة في الاعتمادات الى10 من الميزانية العامة للدولة .

وهذا نتيجة للوضع الذي عاشته البلاد نتيجة جائحة كوفيد 19 وما عنته من تدهور أسعار النفط إلا أن الدولة لا زالت تدعم قطاع التعليم العالي .

2.4.2 .البدائل المتاحة للتمويل

هناك بعض البدائل التمويلية التي يمكن أن تعتمد عليها الجامعات من أجل الحصول على الإيرادات، بعضها يمكن للجامعات الجزائرية ومنها المركز الجامعي ميلة تبنيه لتوافقه مع القوانين المنظمة للإيرادات، والبعض الآخر يمكن أن يبقى مقترحا للتبني من طرف الحكومة الجزائرية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أذكر منها:

أ.براءات الاختراع

تعبر الابتكارات العلمية من أنشطة البحث العلمي التي توفر مصادر مالية إضافية للجامعات، وحتى يمكن الاستفادة من هذا الجانب فلا بد من توفير الحوافز المادية والمعنوية للباحثين. فحقوق الاختراع والابتكارات يمكن أن يتم تقسيمها وفق ترتيبات معينة بين المؤسسات العلمية والباحث، فإذا قامت الجامعة بتوفير التسهيلات والاحتياجات المالية والمرافق اللازمة للباحث أثناء إجرائه البحث يتمكن من الوصول إلى نتائج محددة فإنه يكون من حقها الحصول على جزء من العوائد المالية لهذه الابتكارات.

ولا يمنع القانون الجزائري الاستثمار في الابتكارات العلمية، خاصة وأن هناك مؤسسات كثيرة تعنى بالبحث العلمي ولكن تحتاج إلى بدل المزيد من الجهد وكذا التشجيع من الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي.

ب.خبرات مكاتب الدراسات

حيث تستطيع مؤسسات التعليم العالي القيام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بالشؤون الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية... لجميع من يطلبها مقابل مبالغ مالية متفق عليها، ففي الجامعات توجد النخبة من جميع

[1] بيانات مقدمة من طرف مصلحة الميزانية بالمركز الجامعي،13 جوان 2021،9:30.

التخصصات كما توجد مخابر البحث التي تستطيع إجراء جميع الدراسات المتعلقة بمجالها أو تقديم الخبرات المطلوبة، وقد عقدت وزارة التعليم العالي عن طريق المديرية العامة للبحث العلمي العديد من الاتفاقيات فيما يخص إجراء الدراسات والبحوث. (فعلى سبيل المثال قامت بتوقيع اتفاقية مع مؤسسة سونلغاز من أجل إعداد دراسة حول إنجاز عداد متطور يسمح بعقلنة استخدام واستهلاك الغاز كما أنه يوفر درجة أمان أكبر).

ج.مركز التعليم المكثف للغات

يعد المركز المكثف للغات من المصادر البديلة للتمويل، وذلك لأنه يساهم في زيادة المبالغ المخصصة للإنفاق في المؤسسات التعليمية، نشاطه الأساسي تعليم اللغات الأجنبية للطلبة والمجتمع، يقدم هذه الخدمة مقابل مبلغ مالي مدروس يناسب الطلبة يحدده مجلس الإدارة، هذه الإيرادات تحقق من خلال تسجيل العوائد المحصلة مقابل تقديم الدروس[1].

د.القروض

تعتبر القروض من الموارد المالية التي يمكن للجامعة الحصول عليها واستخدامها لتمويل نفقاتها. أما إنفاق هذه القروض فيجب أن يوجه نحو الاستثمار في الأغراض المحددة بكفاءة عالية، ما يعطي الجامعة سمة جيدة أمام الجهات الممولة للقرض، ومن جهة أخرى يوفر لها جهات قد تتولى تسديد هذه القروض إذا أثبتت كفاءة في استثمارها واستخدامها.

هـ.نشاط دور الكتب للطباعة والنشر

تمتلك الجامعات دورا للنشر تقوم بطبع الكتب أو شرائها وبيعها مقابل ذلك موارد مالية يمكن أن تساعد في تمويل عدة أنشطة للجامعات، هذه الموارد تحقق من خلال قيام الدار بطبع الكتب المنهجية وتوزيعها على الجامعات لقاء أجور مناسبة عن الطباعة.

و .جمعيات الخريجين

بعض الجامعات تقوم بتأسيس جمعيات للخريجين فيها ويعد هذا بمثابة حلقة وصل بين الجامعة أو الكلية والمجتمع المدني وهذه الجمعيات تساهم بالدعم المادي والفني للكليات أو الجامعات المنتسبين لها، كما أن للجزائر مجموعة كبيرة من العلماء الذين تخرجوا من جامعاتها والكثير منهم في الغرب لا يتم استدعائهم أو الاستفادة منه في تمويل التعليم في الجزائر أو تقديم مساعدات للجامعات التي درس فيها.

ي.الرسوم والأقساط الجامعية

وتشتمل على رسوم التسجيل والأقساط الجامعية ورسوم الامتحانات ورسوم التخرج، ورسوم استخدام المكتبة وتكاليف الإقامة والسكن في الإقامات الجامعية. إن تحمل الطالب لهذه الرسوم له مسوغات عدة، منها أن الحصول على تلك الرسوم من الطلبة ولو بمستويات مختلفة يشكل موردا مهما لخزينة الجامعة، كما أن الحصول على تلك الرسوم سيمكن الجامعة من توسيع خدماتها وتحسين نوعيتها وتقليل الاعتماد على الموارد المالية غير

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الميزانية، تاريخ 1 جوان 2021، 11:00.

المستقرة وغير المضمونة فإن حصول الجامعة على الرسوم والأقساط الجامعية المذكورة أعلاه يساعدها أيضا في الحصول على العائد الذي يتحدد على أساس التكلفة مقابل الخدمة التي تقدمها للطلبة.

والملاحظ في الجزائر عموما وفي المركز الجامعي ميلة أن الرسوم والأقساط الجامعية هي رسوم شبه مجانية، حيث يدفع الطالب مبلغ 200دج لقاء التسجيل، و 400دج لقاء الحصول على غرفة في الإقامة الجامعية، و135دج مقابل الاستفادة من خدمات النقل، أما باقي الخدمات الجامعية فهي مجانية.

خلاصة الفصل:

التعليم العالي في الجزائر لا يزال يعتمد على إعانة الدولة بشكل أساسي رغم التطورات الاقتصادية العالمية إذا فإصلاح سياسة التمويل بات أمرا حتميا لابد منه يتبنى سياسات ترشيدية للنفقات كما يهدف لتخفيف العبء على ميزانية الدولة.

ومن خلال دراستنا لميزانية المركز الجامعي ميلة وجدنا أن هناك بدائل تمويلية تستطيع المؤسسات الجامعية الاعتماد عليها من أجل تنويع مصادر تمويل ميزانية الإيرادات وذلك من أجل التغلب على مشكلة التمويل. ولقد خلصنا في هذا الفصل إلى أنه على رؤساء الجامعات الوعي من أجل تفعيل البدائل المتاحة على مستوى القوانين والتشريعات الخاصة بالتعليم العالي في الجزائر وتمويله.

خاتمة

توطئة:

إن مستقبل أي دولة يتوقف إلى حد كبير على المساهمات التي سيقدمها التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أن نقص الموارد المالية يقف عائقا أمام الإصلاحات الخاصة بالنظام التدريسي والهيئات المسؤولة عن التعليم العالي حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي شهدت منظومتها الجامعية جملة من إصلاحات استجابة لما كانت تعرفه من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، لهذا عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد الثمانينات أين ارتفع عدد الجامعات.

إلا أن قطاع التعليم العالي في الجزائر يعاني من مجموعة من الاختلالات باتت تشكل عائقا أساسيا على التسيير المالي في مؤسسات التعليم العالي، ومشكل الإنفاق من بين المشاكل التي تواجهه لأن التعليم العالي في الجزائر يعتمد اعتماد شبه كلي على الإنفاق الحكومي في تمويل هذا القطاع.

عند تحليل مؤشرات تطور الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر تبين أن لها دلالة كبيرة في الجهد الذي تبدله الجزائر من أجل ترقية هذا القطاع في العقد الأخير من خلال المبالغ المصروفة عليه.

إذن فعلى مؤسسات التعليم العالي أن تعتمد نظام تسيير مالي عقلاني يحافظ على معتمداتها المالية، وأن تتبنى سياسات ترشيدية تهدف إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة، والبحث كذلك عن آليات ومصادر وبدائل تمويلية جديدة لتمويل التعليم العالي لتخفف العبء على كاهل الدولة، لكن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لا زالت تعتمد على التمويل الحكومي، فإنفاق الدولة بسخاء لا يعني توفر الاعتمادات في كل وقت والدليل على ذلك انهيار أسعار النفط فجأة في الآونة الأخيرة، كل هذا يستوجب ضرورة البحث عن بدائل تمويلية أخرى وتفعيل البدائل المتاحة وتبني سياسات تمويلية مبتكرة من شأنها دعم ميزانيات مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

كما أن الدراسة توصلت إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولا:النتائج

1- أن الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر يتزايد بشكل ملحوظ نتيجة تزايد عدد الطلبة.

2- أنه من الصعب الاعتماد على مصدر واحد للتمويل، نظرا إلى الحاجة المستمرة لزيادة الإنفاق على التعليم للتوسع المستمر فيه أو تحديثه أو تطويره.

3- الإصلاحات التي تمت لا يمكن أن تفلح في تحسين نجاعة وفعالية قطاع التعليم العالي ما لم يتوصل إلى كيفية تسمح بترشيد الإنفاق على مستوى قطاع التعليم العالي، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في السياسات المالية وتقليص تدخل الدولة في التمويل.

4- إن المؤسسات التعليمية في الجزائر تعتمد بشكل أساسي على مصدر وحيد وهو التمويل من الحكومة.

5- إن مدونة التسيير فيما يخص الإيرادات تتكون من تسعة أبواب، إلا أن المركز الجامعي ميلة والكثير من الجامعات لا تفعل من هذه الأبواب إلا أربعة.

6- إن النسبة الكبيرة من النفقات في المركز الجامعي تذهب إلى قسم الأجور.

7- ضعف حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر على التعليم العالي مقارنة ببعض الدول العربية.

8- من خلال مراجعة ميزانية قطاع التعليم العالي ونسبة الإنفاق على البحث العلمي تبين أنها ضعيفة نوعا ما في الجزائر

ومما سبق يتضح أنه بات من الضروري للجزائر بشكل عام والمركز الجامعي ميلة بشكل خاص إيجاد بدائل متعددة لتمويل التعليم العالي، نظرا إلى الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي لأنها لا تفي لوحدها باحتياجات ومتطلبات مؤسسات التعليم العالي المختلفة من الموارد المالية التي تخصصها للإنفاق.

ثانيا:التوصيات

يمكن لمتخذ القرار أيضا الاسترشاد بالمقترحات والتوصيات التالية لتمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر والمؤسسات التعليمية المختلفة ومنها المركز الجامعي ميلة:

1- من أجل تطوير ورقي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لابد من تطبيق بدائل متنوعة للتمويل إضافة إلى المخصصات المالية التي تمنحها الدولة لمختلف الجامعات ذلك سيساعد على تخفيف العبء الملقى على التمويل الحكومي.

2- إعادة النظر في نظام المنح فلا يعقل أن يستفيد من المنحة 90% من الطلبة الجامعيين.

3- أصبح من الضروري الآن التفكير بجدية في عملية تمويل التعليم العالي في الجزائر والبحث عن مصادر تمويلية جديدة من شأنها تخفيف العبء عن كاهل الحكومة، ويتمثل ذلك في فتح المجال أمام القطاع الخاص للنهوض جنبا إلى جنب من أجل توفير تمويل للتعليم العالي.

4- ضرورة زيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي وكفاءتها في ترشيد استخدام الموارد المالية.

5- إعادة إصلاح المنظومة المالية بشكل عام.

6- إعادة النظر في قانون الوظيف العمومي.

7- إعادة النظر في ضرورة إدراج إصلاحات جدرية في مؤسسات التعليم العالي.

8- إعادة النظر في الهيئات الرقابية على رئسها المراقب المالي والخزينة العمومية.

9- ربط الإدارة المالية بمبادئ عامة لتحقيق النجاعة المالية.

10- الإصلاح يكون مبني على توجهات جديدة (lolf) التي ينتظر أن تدخل فيها الجزائر سنة 2023.

11- لا مركزية التسيير أي إعطاء كل الحرية والمناورة للمسيرين في مؤسسات التعليم العالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب والمجلات:

1.أسعد حميد العلي، الإدارة المالية أسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ، 2012.

2.الهلالي الشربيني الهلالي، التعليم الجامعي في العالم العربي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007.

3.هشام يعقوب مريزيق، قضايا معاصرة في التعليم العالي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

4.فريد النجار، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، الإحسان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

5.سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

6.محمد بشار سنوسي، الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام الجامعي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

7.مهدي السامراني، مهارات التعليم: دراسات في الفكر والأداء التدريسي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2007.

8.عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، .2008

9.هشام يعقوب مريزق، قضايا معاصرة في التعليم العالي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

10.كياري فطيمة الزهرة، تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الرابع، جامعة معسكر،2014.

11.دكتور محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار إعصار العلمي لنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2014.

12.دكتور عدنان هاشم السامراني، الإدارة المالية(المدخل الكمي)، الطبعة الأولى ، دار الزهران للنشر والتوزيع، المملكة المتحدة، 2013.

13.محمد طنيب، محمد عبيدات ، الإدارة المالية في القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

14.بدران شب، جمال دهشان، التجدد في التعليم الجامعي، دار البلقان، القاهرة، 2001.

15.محمد نور بن ياسين قطاني، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، 2006).

16.جواد كاضم لفتة، الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2011 .

17.بوفلجة غيات، التربية والتعليم في الجزائر، الطبعة الثانية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.

18.سعد بن سعيد جابر الرفاع، النموذج الإسلامي لتمويل التعليم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة.

الأطروحات والرسائل والمذكرات الجامعية

أولا: باللغة العربية

1.فراح محمد، مهدي ساعد،"الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي،تخصص مالية وبنوك، 2019-2020.

2.سمية الزاحي، مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر، دراسة ميدانية بجامعات منتوري قسنطينة، عنابة وسكيكدة، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة قسنطينة 2: معهد المكتبات والتوثيق، 2013 - 2014).

3.أحمد زرزور ، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي نظام ليسانس ، ماستر دكتوراه في ضوء تحضير الطلبة لعالم الشغل، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة منتوري، قسنطينة : كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية،2005 -2006).

4.هشام كربوش، فعالية التكوين الجامعي في التشغيل ، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وقسم علم النفس والعلوم التربية والارطفونيا 2006-2007).

5.نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.

6.جميلة مامري، أمينة مساك، الجامعة الجزائرية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، تخصص التنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2008 .

7.محمد السعيد بن غنيمة، أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسة مالية،جامعة تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

8.رقية صيفون، سمية كردود، "دور قطاع التعليم العالي في دعم التشغيل والحد من البطالة في الجزائر، دراسة حالة الجزائر(2012-2017)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير(ل.م.د) تخصص إدارة مالية، 2017-2018.

ثانيا: باللغة الفرنسية

1.Bouzid nabil, forrmation universitaire et preparation des etudiants au monde du travail et emploi, these doct. etat en pesychologi universite constantine. 2002-2003.

مقالات وبحوث

1.غلام الله جيلالي عياد، واقع تسيير الموارد المالية للجامعات الجزائرية في ظل متغيرات المحيط الجديدة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير.

2.نور الدين موسى، تجربة الأزمة في الجزائر وإشكالية تمويل نفقات التعليم العالي، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.

وثائق رسمية وحكومية

1.الجريدة الرسمية العدد 24، القانون رقم 99-5 المؤرخ في افريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

2.قوانين المالية لسنة 2003-2018.

ملتقيات ومؤتمرات

1.يحي دريس، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائ ر، جامعة العربي التبسي،2018.

2.اليونسكو، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته(1998_2009)، التقرير الإقليمي، القاهرة، 2009.

3.المؤتمر العالمي للتعليم العالي، التعليم العالي في القرن واحد عشرون، منظمة يونسكو،1998.

مواقع الانترنت:

1. www.ons.dz

2.الموقع الرسمي للمركز الجامعي http://www.centre-univ-mila.dz

المقابلات

1.مقابلة مع رئيس مصلحة الميزانية.

2.مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة.

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد المؤسسات الجامعية عبر التراب الوطني	8-9
02	عدد المراكز الجامعية في الجزائر	9
03	عدد المدارس الوطنية العليا في الجزائر	9-11
04	عدد المدارس العليا للأساتذة في الجزائر	11
05	تطور ميزانية التعليم العالي وميزانية الدولة	28
06	نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي	29-30
07	الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم العالي بالمقارنة مع الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية الأخرى	30
08	إيرادات الميزانية	41-42
09	الاعتمادات المخصصة و الاعتمادات المراجحة لميزانية المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة.	50

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	40

الملاحـق

-الملحق 01-

الإيـــرادات

المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	رقم المادة	البيان	الإعتمادات المخصصة د ج
		فرع وحيـــد	
01.11	**وحيـد**	**إعانة الدولة**	
02.11	**وحيـد**	**إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية**	
03.11	**وحيـد**	**إعانات المنظمات الدولية**	
04.11		**إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة**	
	01	ناتج حقوق التسجيل للطلبة	
	02	مداخيل الممتلكات العقارية و المنقولة	
05.11	**وحيـد**	**عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة** مرسوم تنفيدي رقم11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 القرار الوزاري رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013	
06.11	**وحيـد**	**هبات و تركات**	
07.11	**وحيـد**	**تخصيصات إستثنائية**	
08.11	**وحيـد**	**مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة**	
09.11	**وحيـد**	**رصيد الميزانية بتاريخ : 31 ديسمبر2020**	**للبيان**

النفقـــــات

المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	البيـــان	الإعتمادات المالية المخصصة د.ج
	الفرع الجزئي الأول : المصالح المركزية **الفرع الأول : نفقات المستخدمين**	
01.21	الراتب الرئيسي للنشاط	0,00
02.21	المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي و إشتراكات الضمان الاجتماعي	0,00
03.21	تعويضات و منح مختلفة	0,00
04.21	شبه مرتبات المتمهنين	0,00
05.21	أعباء اجتماعية	0,00
06.21	الخدمات الاجتماعية	0,00
07.21	تأمين الطلبة	0,00
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعوين	0,00
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية مرسوم تنفيذي رقم99-47 المؤرخ في13/02/1999 المتمم	0,00
	مجموع الفرع الأول: نفقات المستخدمين	**0,00**

	المجموع العام للإيرادات	
رقم الباب	**البيـــــــــــان**	**الإعتمادات المالية المخصصة دج**
	الفرع الثاني: نفقات التسيير	
11.21	**تسديد المصاريف**	
12.21	**الأدوات و الأثاث**	
13.21	**اللوزام**	
14.21	**التوثيق**	
15.21	**تكاليف ملحقة**	
16.21	**ألبسة العمال**	
17.21	**حظيرة السيارات**	
18.21	**أشغال الصيانة**	
19.21	**مصاريف التكوين و تحسين المستوى في الخارج و تسييرهما**	
20.21	**مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر**	
21.21	**عتاد و لوازم الإعلام الآلي**	
22.21	**عتاد و أثاث البيداغوجية**	
23.21	**المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج و الطور الثالث**	

رقم الباب	البيـــان	**الإعتمادات المالية المخصصة دج**
24.21	**المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية**	

25.21	**مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية، و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات منتديات، أيام دراسية،.....الخ)**	
26.21	**مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج**	
27.21	**النشاطات الرياضية و العلمية و الثقافية لفائدة الطلبة**	
28.21	**التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث**	
29.21	**مصاريف التربصات الميدانية و في الوسط المهني لفائدة الطلبة**	
	مجموع الفرع الثاني : نفقات التسيير	

-الملحق 02-

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المراقب المالي لولاية ميلـــة

الموضوع: تقديم عرض مشترك بين مدير المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة و المراقب المالي، لإقتراح مشروع الميزانية للمركز الجامعي لسنة 2017

المراجـــع:

- المرسوم التنفيذي رقم 2004/08 المؤرخ في 2008/07/09 المتضمن إنشاء المركز الجامعي بميلة.
- المرسوم التنفيذي رقم 198/89 المؤرخ في 1989/11/07 المحدد لشروط توزيع الإيرادات و المصاريف المقررة في ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الخاضعة للأحكام القانونية الأساسية المشتركة.
- القرار الوزاري المشترك رقم 4699 (و م - و ت ع ب ع) المؤرخ في 15 أكتوبر 2017 يتضمن توزيع الإيرادات والنفقات وتعدادات المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي و المهني الخاضعة للأحكام القانونية الأساسية المشتركة (المراكز الجامعية).
- مذكرة وزارة المالية رقم 002460 07 MF/DGB/DRC/SDRC المؤرخة في 2007/04/29 المتعلقة بتنفيذ ميزانية الجامعة و المركز الجامعي.
- مقرر رقم 1084مؤرخ في 22 أكتوبر 2017 يتضمن تبليغ ميزانية التسيير التعديلية للسنة المالية 2017 المصادق عليها بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 4699 (و-و ت ع ب ع) المؤرخ في 15أكتوبر 2017

الإيـــرادات	المبلـغ (دج)	النفـقـــات	الاعتمادات المالية الإبتدائية	الإعتمادات المالية المراجعة	الفرق
إعادة الدولة للتسيير المراجعة لسنة 2017 :		**نفقات المستخدمين**			
		الراتب الرئيسي للنشاط			
		المستخدمون المتعاقدون، الرواتب منح ذات طابع عائلي و اشتراكات الضمان الاجتماعي			
		تعويضات و منح مختلفة			
		شبه مرتبات المتمهنين			
		أعباء إجتماعية			
		الخدمات الإجتماعية			
الموارد الخاصة		تأمين الطلبة			
		أجور الأساتذة المؤقتين، المشاركين و المدعوين			
		معاش الخدمة و الأضرار الجسدية			
		المجموع			
		نفقات التسيير			
		الأدوات و الأثاث			
		اللوازم			
		عتاد و لوازم الإعلام الآلي			
		عتاد و أثاث البيداغوجية			
		تسديد النفقات			
		تكاليف ملحقة			
		التوثيق			
		البسة العمال			
		حظيرة السيارات			
		أشغال الصيانة			
		مصاريف التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرها			
		مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر			
		مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج			
		المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج والطور الثالث			
		المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية			
		مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية			
		النشاطات الرياضية و العلمية و الثقافية			
		التعاون العلمي			
رصيد الميزانية بتاريخ 2016/12/31 ما يعادل شهرين من نفقات المستخدمين طبقا للمادة 51 من قانون المالية التكميلي 2015		مصاريف التربصات الميدانية في الوسط المهني لفائدة الطلبة			
		المجموع			
مجموع الإيـرادات		**مجمـوع النفقات**			

ملاحظة: تم إعداد هذه الميزانية طبقا لمدونة الميزانية المصادق عليها من وزارة المالية و يظهر تطابق الإيرادات

توقيع و ختم الآمر بالصرف **توقيع و ختم المراقب المالي**

-الملحق 03-

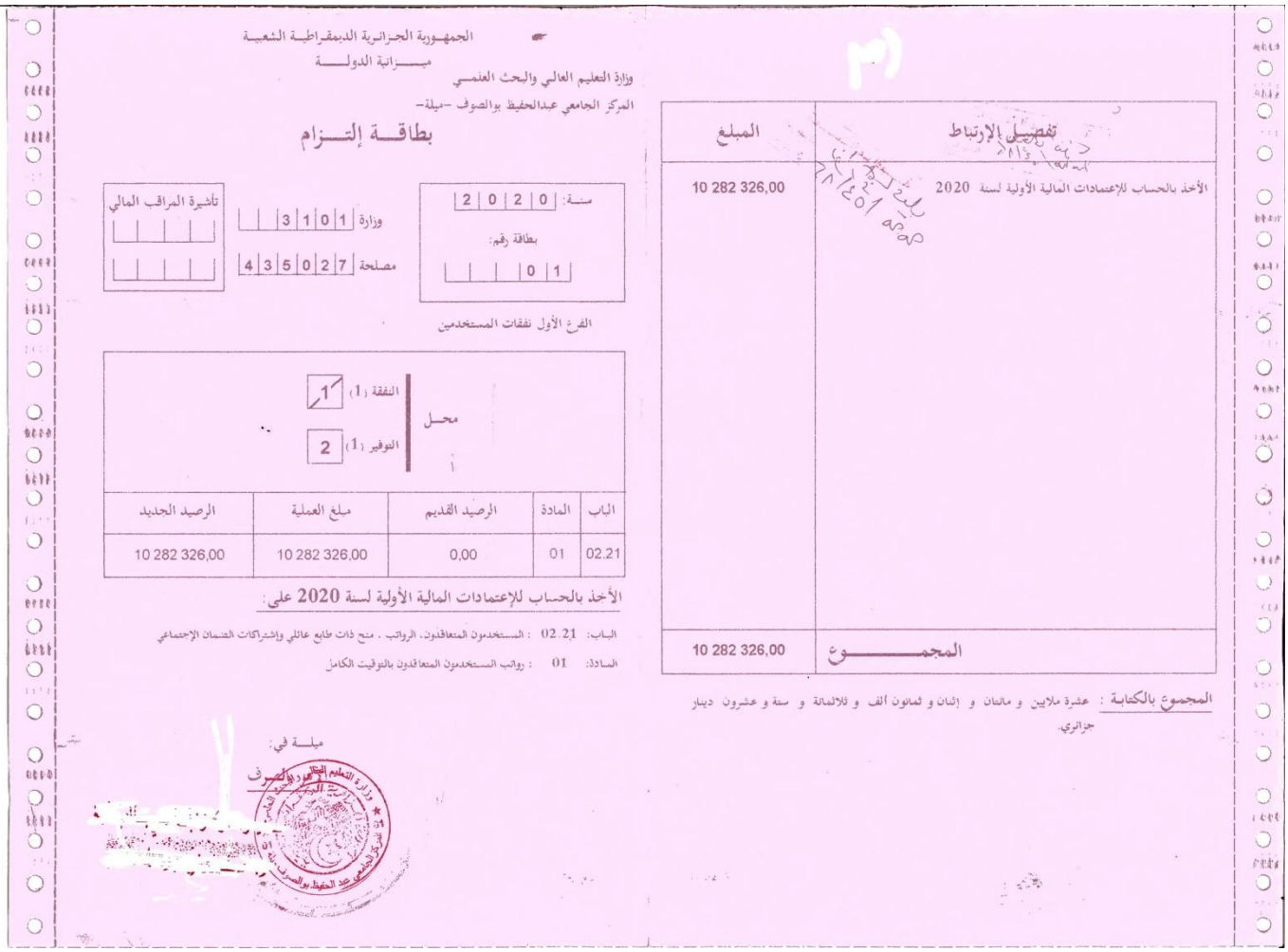

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ميـــزانية الدولـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف -ميلة-

بطاقـــة إلتـــزام

سنة: 2020
بطاقة رقم: 01

وزارة 31 01
مصلحة 43 50 27

تأشيرة المراقب المالي

الفرع الأول نفقات المستخدمين

محل
النفقة (1): 1
التوفير (1): 2

الباب	المادة	الرصيد القديم	مبلغ العملية	الرصيد الجديد
02.21	01	0,00	10 282 326,00	10 282 326,00

الأخذ بالحساب للإعتمادات المالية الأولية لسنة 2020 على:

الباب: 02.21 : المستخدمون المتعاقدون. الرواتب . منح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الإجتماعي

المادة: 01 : رواتب المستخدمون المتعاقدون بالتوقيت الكامل

ميلـة في:

تفصيل الإرتباط	المبلغ
الأخذ بالحساب للإعتمادات المالية الأولية لسنة 2020	10 282 326,00
المجمـــــــوع	10 282 326,00

المجموع بالكتابة : عشرة ملايين و مائتان و إثنان و ثمانون ألف و ثلاثمائة و ستة و عشرون دينار جزائري.

-الملحق 04-

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميلة -

MINISTERE DE l' ENSEINGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
CENTRE UNIVERSITAIRE Abdelhafid boussouf -MILA

تأشيرة المراقب المالي

الجدول الأصلي الأولي للسنة المالية 2020

ميزانية التسيير	كيفية التسديد	تحويل

المبلغ بالأرقام لمختلف ابواب الاقتطاع مستخدمين متعاقدين			
الباب :02-21			مجموع الابواب
23 724 694,68			23 724 694,68

الحالة		السنة	2020	عدد الاشهر :12

عدد المدرجات و الملحقات المرفقة

مينة في:
الامر بالصرف

-الملحق 05-

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قرار وزاري مشترك مؤرّخ في..... يحدد مدونة نفقات التسيير المعنية بإجراء رقابة النفقات التي يلتزم بها، في شكلها اللاحق، للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني

25 MARS 2019

إنّ وزير المالية،
ووزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 17-243 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1438 الموافق 17 غشت سنة 2017 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1413 الموافق 14 نوفمبر سنة 1992 والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 2 مكرر منه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-268 المؤرخ في16 ربيع الأول عام 1418 الموافق 21 يوليو سنة 1997 الذي يحدد الإجراءات المتعلقة بالإلتزام بالنفقات العمومية وتنفيذها، ويضبط صلاحيات الآمرين بالصرف ومسؤولياتهم، المتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير 2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

يقرّران ما يأتي :

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادة 2 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1413 الموافق 14 نوفمبر سنة 1992 والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المعدل والمتمم، المذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد مدونة نفقات التسيير المعنية بإجراء رقابة النفقات التي يلتزم بها، في شكلها اللاحق، للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني.

المادة2: تحدد مدونة نفقات تسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني المعنية بإجراء الرقابة النفقات التي يلتزم بها، في شكلها اللاحق، كما يأتي:

1 – **تسديد المصاريف :**

- مصاريف التنقلات والمهمات بالجزائر وبالخارج.
- مصاريف الإستقبال.
- مصاريف النقل، الشحن، العبور والجمارك.
- مصاريف نقل الطلبة الأجانب بالجزائر.
- نفقات التعاون الجامعي بما فيها التنقل والإيواء والإطعام لأعضاء لجان مناقشة المذكرات والأساتذة المدعوين.
- مصاريف التأشيرة والتأمين.

2– **الأدوات والأثاث :**

- صيانة وتصليح عتاد وأثاث المكاتب.
- إقتناء عتاد الوقاية والأمن.
- صيانة وتصليح عتاد الوقاية والأمن.
- إقتناء العتاد السمعي البصري.
- صيانة وتصليح العتاد السمعي البصري.
- إقتناء عتاد ومستهلكات النسخ والتصوير.
- صيانة وتصليح عتاد النسخ والتصوير.
- اقتناء وصيانة العتاد الطبي.
- اقتناء وصيانة عتاد الصيانة والإصلاح.

3– **اللوازم :**

- أدوات ومستهلكات المخابر وورشات التدريس والبحث.
- المواد الصيدلانية والكميائية.
- مصاريف الطباعة والإستنساخ.
- إقتناء مستلزمات المزرعة والورش: البيض، الماشية، حيوانات المزرعة وتغذيتها.
- إقتناء لوازم المزرعة: الأسمدة، المواد البيطرية، البذور والنباتات والشريط البلاستيكي.
- الأوراق و لوازم التدريس.

4– **التوثيق :**

- التوثيق الإداري والتقني بما فيها الجرائد والمجلات المختصة.
- كتب مختلفة.
- إشتراكات علمية.

5– **تكاليف ملحقة :**

- كهرباء، ماء، غاز، مواد مشتعلة بما فيها موظفي ولايات الجنوب.
- مصاريف البريد والمواصلات.
- نفقات قضائية، المحاماة، المحضرين القضائيين والخبراء ومكتب الدراسات.

-الملحق 06-

الشبكة الاستدلالية للمرتبات

المجموعة	الصنف	الرقم الاستدلالي الأدنى	الرقم الاستدلالي للدرجات										
			الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العاشرة	الحادية عشرة	الثانية عشرة
د	1	200	10	20	30	40	50	60	70	80	90	100	110	120
	2	219	11	22	33	44	55	66	77	88	99	110	120	131
	3	240	12	24	36	48	60	72	84	96	108	120	132	144
	4	263	13	26	39	53	66	79	92	105	118	132	145	158
	5	288	14	29	43	58	72	86	101	115	130	144	158	173
	6	315	16	32	47	63	79	95	110	126	142	158	173	189
ج	7	348	17	35	52	70	87	104	122	139	157	174	191	209
	8	379	19	38	57	76	95	114	133	152	171	190	208	225
ب	9	418	21	42	63	84	105	125	146	167	188	209	230	251
	10	453	23	45	68	91	113	136	159	181	204	227	249	272
أ	11	498	25	50	75	100	125	149	174	199	224	249	274	299
	12	537	27	54	81	107	134	161	188	215	242	269	295	322
	13	578	29	58	87	116	145	173	202	231	260	289	318	347
	14	621	31	62	93	124	155	186	217	248	279	311	342	373
	15	666	33	67	100	133	167	200	233	266	300	333	366	400
	16	713	36	71	107	143	178	214	250	285	321	357	392	428
	17	762	38	76	114	152	191	229	267	305	343	381	419	457
خارج الصنف	قسم فرعي 1	930	47	93	140	186	233	279	326	372	419	465	512	558
	قسم فرعي 2	990	50	99	149	198	248	297	347	396	446	495	545	594
	قسم فرعي 3	1055	53	106	158	211	264	317	369	422	475	528	580	633
	قسم فرعي 4	1125	56	113	169	225	281	338	394	450	506	563	619	675
	قسم فرعي 5	1200	60	120	180	240	300	360	420	480	540	600	660	720
	قسم فرعي 6	1280	64	128	192	256	320	384	448	512	576	640	704	768
	قسم فرعي 7	1480	74	148	222	296	370	444	518	592	666	740	814	888

-الملحق 07-

الجمهـــــورية الجـــزائرية الديمـــوقراطية الشعبيـــة
République Algerienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـي Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف -ميلة- Centre Universitaire Abdelhafid boussouf MILA

كـشـف الـراتـــب

لشهر مارس 2021

الإسم واللقب: رقم: 41

السلك: أستاذ محاضر الرتبـة: أستاذ محاضر قسم "أ"

الحالـة العائليـة: متزوج(ة)/1 /0

الصنف/ ر.إ.للصنف: ق ف: 06/ 1280 الدرجة/ ر.إ.للدرجة: 192/3

نوعية التخليص: ح ج ب رقم الحساب:

عدد الأيام: 30

تعييـــن البـــاب	تعويضات شهرية	إقتطاعات شهرية
الراتب الأساسي	57 600,00	
تعويض الخبرة المهنية	8 640,00	
تعويض المسؤولية	16 110,00	
تعويض التأطير والمتابعة البيداغوجيين	33 120,00	
تعويض التوثيق	14 000,00	
تعويض الخبرة البيداغوجية	6 912,00	
تعويض التأهيل العلمي	19 872,00	
الأجر الوحيد	800,00	
المنح العائلية	300,00	
إقتطاع الضمان الإجتماعي		14 062,86
إقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي		37 266,50

المجمـــــوع الصافـــي	مجمـــوع الإقتطاعـات	المجمـــــوع الخـــــام
106 024,64	51 329,36	157 354,00

ميـــلة في:

-الملحق 08-

الترتيبة	الصنفية	التعويض	نسبة التأطير	نسبة التأهيل العلمي
أستاذ	فئة 7	16 000,00	60%	40%
أستاذ محاضر قسم أ	فئة 6	14 000,00	50%	30%
أستاذ محاضر قسم ب	فئة 4	12 000,00	45%	25%
أستاذ مساعد قسم أ	فئة 3	8 000,00	30%	15%
أستاذ مساعد قسم ب	فئة 1	6 000,00	25%	10%

التعويضات الخاصة بالأساتذة

-الملحق 09-

الجمهـــــورية الجـــزائرية الديمـــوقراطية الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

لمركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف -ميلة-
Centre Universitaire Abdelhafid boussouf MILA

حـــالـــة تحويليـــــــــة

البنك: ح ج ب

الإسم واللقب:	الرتبة: أستاذ محاضر قسم "أ"	رقم: 41
تاريخ سريان الإستدراك: 2020/01/01	إلى غاية: 2020/12/31 عدد الأيام: 360	عدد الأشهر: 12

الوضعية الجديدة	الوضعية القديمة
الرتبة: أستاذ محاضر قسم "أ"	الرتبة: أستاذ محاضر قسم "أ"
الصنف/ ر.إ.للصنف: ق ف: 06/ 1280 الدرجة/ ر.إ.للدرجة: 256/4	الصنف/ ر.إ.للصنف: ق ف: 06/ 1280 الدرجة/ ر.إ.للدرجة: 192/3
الحالة العائلية: متزوج(ة)/1 /0 الزوج(ة): بطال/ماكثة	الحالة العائلية: متزوج(ة)/1 /0 الزوج(ة): بطال/ماكثة

البند	تعيين الباب	تعويضات شهرية		إقتطاعات شهرية		الفرق الشهري	مبلغ الإستدراك	مبلغ الاستدراك إلى غاية 2020/12/31
		الجديد	القديم	الجديد	القديم			
02 /01.21	الراتب الأساسي	57 600,00	57 600,00			0,00	0,00	0,00
02 /01.21	تعويض الخبرة المهنية	11 520,00	8 640,00			2 880,00	34 560,00	34 560,00
05 /01.21	تعويض المسؤولية	16 110,00	16 110,00			0,00	0,00	0,00
01/ 03.21	تعويض التأطير والمتابعة البيداغوجيين	**34 560,00**	**33 120,00**			1 440,00	17 280,00	17 280,00
03/ 03.21	تعويض التوثيق	**14 000,00**	**14 000,00**			0,00	0,00	0,00
04/ 03.21	تعويض الخبرة البيداغوجية	**9 216,00**	**6 912,00**			2 304,00	27 648,00	27 648,00
05/ 03.21	تعويض التأهيل العلمي	**20 736,00**	**19 872,00**			864,00	10 368,00	10 368,00
02 /05.21	الأجر الوحيد	800,00	800,00			0,00	0,00	0,00
02 /05.21	المنح العائلية	300,00	300,00			0,00	0,00	0,00
/	إقتطاع الضمان الإجتماعي			14 736,78	14 062,86	673,92	8 087,04	8 087,04
/	إقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي			39 650,00	37 266,50	2 383,50	28 602,00	28 602,00
المجموع الخام		164 842,00	157 354,00			7 488,00	89 856,00	89 856,00
مجموع الإقتطاعات				54 386,78	51 329,36	3 057,42	36 689,04	36 689,04
المجمـــوع الصافي						**4 430,58**	**53 166,96**	53 166,96

-الملحق 10-

الجمهـــــورية الجـــزائرية الديمـــوقراطية الشعبيـــة
République Algerienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـي Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف –ميلة– Centre Universitaire Abdelhafid boussouf MILA

كـشـف الـراتـــب

لشهر مارس 2021

الإسم واللقب: رقم: 03

السلك: المتصرفون الرتبة: متصرف رئيسي

الحالة العائلية: متزوج(ة)/2 /0

الصنف/ ر.إ.للصنف: 14/ 621 الدرجة/ ر.إ.للدرجة: 124/4

نوعية التخليص: ح ج ب رقم الحساب:

عدد الأيام: 30

تعييـــن البـــاب	تعويضات شهرية	إقتطاعات شهرية
الراتب الأساسي	27 945,00	
تعويض الخبرة المهنية	5 580,00	
تعويض المسؤولية	27 225,00	
تعويض الخدمات الإدارية المشتركة	13 410,00	
تعويض دعم نشاطات الإدارة	3 352,50	
المنحة الجزافية التعويضية	1 500,00	
المنح العائلية	600,00	
إقتطاع الضمان الإجتماعي		7 111,13
إقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي		15 070,00

المجمـــــوع الصافـــي	مجمـــوع الإقتطاعـات	المجمـــــوع الخـــــام
57 431,37	22 181,13	79 612,50

ميـــلة في:

-الملحق 11-

وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــي
المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف -ميلة-

الجمهـــــورية الجـــزائرية الديمـــوقراطية الشعبيـــة
حـــوالة الدفـــع
مقيدة بميزانية المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف -ميلة-
راتب شهر

المحاسب المكلف
السيد : امين خزينـــة ولايـــــة ميـــلة حســاب المدين ح ج ب رقم 300055/72

طريقة الدفع	تحويل بريدي
فئة المستخدمين	الأســاتـذة

السنة		الآمر بالصرف	المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف -ميلة-	الفرع	I	الفصل	متعدد
الرقم		التاريخ	/ /				

تفصيـــل الإقتطـاعـــات

الضمان الإجتماعي 403.001/2	
ضريبة على الدخل الإجمالي ...520.004/01	
إشتراك في التعاضدية	
خصومـــات 402.001/201	
إقتطاعـات 304.603/002	
مجموع الإقتطاعات	
المبلغ الصـافي	
المبلغ الخـــام	

تفـــريـــخ

الراتب الرئيسي 21 /01 02	
ت.المسؤولية 21 /01 05	
ت.التأطير والمتابعة 21 /03 01	
تعويض التوثيق 21 /03 03	
ت.الخبرة البيداغوجية 21 /03 04	
ت.التأهيل العلمي 21 /03 05	
المنح العائلية 21 /05 02	
المبلغ الخـام	

قسم مخصص للمحاسب
المبلغ ..... الباب .....
المبلغ ..... الباب .....
المبلغ ..... الباب .....
المبلغ ..... الباب .....
المبلغ ..... الباب .....
المبلغ ..... الباب .....
.....
النفقة المقبولة .....
خصومات المحاسب .....
المبلغ الصـافي .....

حـدد المبلغ بـــــ :

نفقة مقبـــولـــة بمبـلـغ :

ميـــلة في:

المحاسب المكلف

الآمر بالصرف

-الملحق 12-

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-

IE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR

RECHERCHE SCIENTIFIQUE

sitaire Abdelhafid boussouf MILA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كشف الدفع أو الإستدراك

راتب أو أجرة شهرية مقبلة بميزانية المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-

الصفحة: 17/5

-الملحق 13-

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي ميلة

كشـف إيـــراد

رقم : تاريخ : الرمز: م ج م

	طبيعة الإقتطاعات	فترة الدفع	المبلغ المراد إقتطاعه	ملاحظات
الفصل :	403 001/62		دج	الضمان الإجتماعي

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
مديرية الضرائب لولاية
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE : Mila
مفتشية الضرائب لـ
INSPECTION DES IMPOTS DE : Mila
قباضة الضرائب لـ
RECETTE DES IMPOTS DE : Mila
COMMUNE DE : ..... بلدية
N. I. S.
ARTICLE D'IMPOSITION
F. J.

200 ..... السنة
200 ..... الفصل
MOIS DE mars 2021 .....
..... TRIMESTRE 200....

للتذكير إجبارياً
A RAPPELER OBLIGATOIREMENT

الضرائب والرسوم المحصلة فوراً أو عن طريق الاقتطاع من المصدر
تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد

IMPOTS ET TAXES PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE

DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU-AVIS DE VERSEMENT

Série G. N° 50 A (2003)
حـــذار
ATTENTION

هذا التصريح يجب أن يقدم إلى قباضة الضرائب خلال العشرين يوم الأولى من الشهر.

La présente déclaration doit être déposée à la recette des Impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS.

رمز النشاط
CODE ACTIVITE

السيد (ة) M .Centre Universitaire Abdelhafid boussouf MILA
(Nom et Prénom - raison sociale)
النشاط أو المهنة Activité/Profession .....
العنوان Adresse ...Mila.....

طبيعة الضرائب Nature des Impôts	الرمز Code	العمليات الخاضعة الضريبة Opérations imposables	رقم الاعمال Chiffre d'affaires brut	Chiffre d'affaires imposable Recettes professionnelles imposables	المعدل Taux	المبلغ المدفوع بـ(د. ج) Montant à payer (en D.A.)	
الرسم على النشاط المهني T.A.P.	C 1 A 12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de (..... %)			2 %		
	C 1 A 13	Affaires sans réfaction			"		
	C 1 A 14	Affaires exonérées					
	C 1 A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)			-		
1		Préciser le taux de réfaction le cas échéant TOTAL					1

		Catégories de revenus soumis au versement forfaitaire	Revenus nets imposables	Taux	Montant à payer (en D.A.)	
الدفع الجزافي VF	C 1 C 10	Traitements, salaires, émoluments, primes, indemnités, rémunérations diverses		5 %		
3		TOTAL				3

		Catégories de revenus soumis à une retenue à la source I.R.G. ou I.B.S.	Revenus imposables	Taux	Montant à payer (en D.A.)	
الاقتطاعات من المصدر IRG/Salaires	E 1 L 20	IRG/Traitements salaires, pensions et rentes viagères		Barème	1 9 1 0 1 3 1 9 1 8 1 6 1 6 1 5 1 0	
ضريبة على الدخل الإجمالي / الأجور Autres Retenues à la source I.R.G.	E 1 L 80	IRG/ Autres retenues à la source				
الاقتطاعات من المصدر ضريبة على أرباح الشركات Retenues à la source I.B.S.	E 1 M 20	IBS/Revenus des Entreprises Etrangères non Installées en Algérie (Prest. de services) (1)		24%		
4		(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la Source par Entreprise. TOTAL			9 039 866,50	4

RECAPITULATION (EN DA)		تلخيص بـ(د. ج)
1 – TAP	C/500026/A	
3 – VF	C/500026/C	
4/1 – IRG/Salaires	C/201001/100	9 039 866,50
4/2 – IRG/Autres Ret. Source	C/201001/101/A/B	
4/3 – IBS/Retenues à la source	C/201001/102/B	
MONTANT TOTAL A PAYER		9 039 866,50

إطار خاص للمكلف بالضريبة
Cadre réservé au contribuable

يشهد بصحة وصدق محتوى هذا التصريح ومطابقته مع الوثائق المحاسبية
Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables.
A Mila le .....
CACHET, SIGNATURE

MDT N°=

إطار خاص بقباضة الضرائب
Cadre réservé à la recette des Impôts

Reçu – ce jour la présente déclaration enregistrée sous le numéro : .....
Payée – par chèque bancaire N° ..... du : ..... 200 .....
tiré sur l'Agence : .....
– par Chèque Postal N° ..... du .....
– en numéraire : .....
Prise en recette par quittance N° ....de ce jour.
A .....s... le .....
CACHET, Le Receveur des Impôts, SIGNATURE

إطار خاص بمفتشية الضرائب
Cadre réservé à l'Inspection des Impôts

Déclaration enregistrée le : ..... تصريح مسجل يوم :
Observations éventuelles :..... ملاحظات :

كيفية تسديد الضريبة

يتعين على كل مكلف بالضريبة تسديد ضرائبه بواسطة الصك البنكي، إذ يسمح له ذلك بأداء إلتزاماته الجبائية من دون التنقل، بحيث يُسلم إلى قابض الضرائب المختص إقليميا، حيثما التصريح مرفوقا بالصك.

كما يستطيع أن يقوم بالتزاماته بالدفع عن طريق البريد، بحيث يُسلم لقابض الضرائب التصريح بالضريبة مصحوباً بصك الدفع البريدي.

إذا لم يكن لديه حساب بنكي أو بريدي، يستطيع التخلص من دينه الجبائي بواسطة حوالة خزينة باسم عنوان قابض الضرائب المختص لدى أي مكتب بريدي - وفي هذه الحالة يسلم التصريح بالضريبة إلى قابض الضرائب المختص مرفوقاً بوثيقة إثبات الدفع المسلّمة من طرف مكتب البريد.

إذا لم يُمكن التسديد بأحد الكيفيات يبقى دائماً بإمكان المكلف بالضريبة إمكانية الدفع نقدا لدى قابض الضرائب المختص إقليميا، عند تقديم التصريح بالضريبة.

تنبيه عن إلتزامات المكلفين بالضريبة

1/ يجب على المكلفين بالضريبة حسب نظام الربح الحقيقي والنظام العام للرسم على القيمة المضافة وأصحاب المهن الحرة المعنيين بدفع الضرائب والرسوم دورياً أو عن طريق الاقتطاع من المصدر، أن يقوموا بايداع هذا التصريح الذي يُعدّ بمثابة جدول الإشعار الخاص بالدفع، لدى قباضة الضرائب المُختصة في العشرين يوماً الأولى التي تلي الشهر الذي تصبح فيه الحقوق الجبائية مُستحقة، أو الذي تمّت فيه عملية الاقتطاعات من المصدر، ودفع في نفس الوقت المبالغ المُقابلة.

المواد : 110، 119، 121، 123، 124، 129/1، 159/1، 212/1، 245، 358/2 و 359/1 و 367/1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المواد : 28، 76، 78، 83، 88 و 178 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

2/ إذا لم يتجاوز المبلغ الذي تمّ تسديده خلال السنة 50 000,00 دج، يمكن المكلف بالضريبة أن يقدم تصريحه في السنة الموالية كل ثلاثة (3) أشهر وأن يقوم بالتسديد في العشرين 20 يوما الأولى التي تلي الفصل المدني.

المادة : 378 من قانون الضرائب المباشرة.

المادة : 78 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

3/ إن إيداع التصريح بالضريبة بعد فوات الميعاد يستوجب دفع عقوبة جبائية مساوية لـ 10٪ من الحقوق المستحقة.

ترفع هذه العقوبة إلى 25٪ بعد إخطار المعني بتسوية وضعيته في أجل مُحدد بشهر.

إن الإمتناع عن التصريح بالضريبة بعد إنقضاء هذا الأجل، يستوجب الفرض التلقائي للضريبة بتطبيق العقوبة الجبائية المذكورة أعلاه (25 ٪) مع وضع الجداول مُباشرةً والقيام بتحصيلها حالاً.

4/ إن تسديد هذه الحقوق والرسوم بعد الآجال المحددة يستوجب دفع عقوبة جبائية قدرها 10٪.

وفيما يخص الرسوم على رقم الأعمال هناك إلزام بدفع نسبة 3٪ عن كل شهر أو جزء من الشهر، دون أن يتعدى هذا الإلزام، المجموع مع العقوبة الجبائية، المنصوص عليها أعلاه، نسبة 25٪.

كيفية مَلْء التصريح بالضريبة

إن هذا التصريح الذي يُعدُّ بمثابة جدول الإشعار الخاص بالدفع، يشمل كل الضرائب والرسوم المذكورة فوريا، أو عن طريق الإقتطاع من المصدر، الواجبة الأداء من طرف المكلفين بالضريبة حسب نظام الربح الحقيقي والنظام العام بالنسبة للرسم على القيمة المُضافة وأصحاب المهَن الحرة.

هذا التصريح يُعرض إبتداءاً من أول جانفي 1995:

- جدول الإشعار الخاص بدفع الرسم على النشاط المهني (لون أصفر).

- جدول الإشعار الخاص بدفع التسبقات على الحساب المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات (لون أبيض).

- جداول الإشعار الخاصة بكل الإقتطاعات من المصدر المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

- جدول الإشعار الخاص بدفع الحق النوعي على البترول والمواد الصيدلانية.

- التصريح بالضريبة، الخاص بالرسم الداخلي على الإستهلاك.

- التصريح بالضريبة، الخاص بالرسم النوعي الإضافي.

- التصريح بالضريبة، المتعلق برسم الدمغة على الكشوف.

- التصريح بالضريبة المتعلق بالرسم على القيمة المضافة.

خانة رقم 2 : التسبقات على الحساب الضريبة على أرباح الشركات

إن الأربع (4) تسبقات، تُدرج على الترتيب ضمن التصريحات المودعة في شهر جانفي، أفريل، جويلية، وأكتوبر، وفي العشرين يوما الأولى التي تلي كل شهر من هذه الشهور.

إن مُتبقي التصفية يُدرج ضمن التصريح بالضريبة المُكتتب في شهر مارس من السنة الموالية وفي العشرين يوما الأولى من شهر أفريل.

خانة رقم 5 هذه الخانة تُخصّ المُكلفين بالضريبة الذين يطلبون تسديد رسم الدمغة على الكشوف.

أمثلة

- المهن الحرة: خانة 1، 3و4

- التجار بالتجزئة: خانة 1، 3و4

- التجار بالجملة: خانة 1، 3و4 و 10 (الرسم على القيمة المُضافة)

- المنتجون: خانة 1، 3و4 و 10 (الرسم على القيمة المُضافة)

وعند الإقتضاء خانة 6 (الرسم الداخلي على الاستهلاك) و 7 (الرسم النوعي الإضافي).

عندما تكون الأنشطة التجارية بالتجزئة أو بالجملة أو بالانتاج ممارسة من طرف شركات المساهمة ستدرج ضمن الخانة رقم2.

ملاحظة هامة : إن الإدارات العامة والمُكلفين بالضريبة حسب النظام الجُزافي، يستعملون نموذجا مُبسطا من التصريح المذكور (Serie G - n° 50 A).

Mode de paiement de l'Impôt

Il est vivement recommandé au contribuable le paiement par **chéque bancaire** qui lui permet d'accomplir ses obligations fiscales, sans se déplacer, en adressant au Receveur des Impôts de sa circonscription la présente déclaration appuyée du chèque.

Il peut également s'acquitter de cette obligation par **virement postal** en adressant au Receveur concerné, la déclaration accompagnée d'un chèque de virement postal.

Au cas ou il ne dispose pas d'un compte bancaire ou postal, il a la faculté de se libérer de sa dette fiscale, par **Mandat carte Trésor**, libellé au nom du Receveur des Impôts concerné, auprès de n'importe quel bureau de poste. La déclaration est alors adressée au Receveur des Impôts, appuyée du justificatif de versement délivré par le bureau de poste

Enfin, il lui reste toujours la possibilité, dans le cas ou les modes de paiement cités ci-dessus ne peuvent être utilisés, de s'acquitter en espèces à la caisse du Receveur des Impôts de sa circonscription, lors du dépôt de la déclaration

Rappel des obligations des Contribuables

1/ les contribuables relevant du régime du bénifice réel et du régime général de la TVA, et les titulaires de professions libérales qui sont soumis au versement d'impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source,sont tenus de déposer, auprès du Receveur des Impôts de leur circonscription, la présente déclaration tenant lieu de bordereau avis de versement, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le mois au titre duquel les droits sont dûs, ou au cours duquel les retenues à la source ont été opérées et de payer simultanement les montants correspondants.
Articles : 110 - 119 - 121 - 123 - 124 - 129/1° - 159/1° - 212/1° - 245 - 358/2° - 359/1° et 367/1° du code des Impôts Directs.
Articles : 28 - 76 - 78 - 83 - 88 et 178 du Code des Taxes sur le chiffre d'affaires.
2/ Lorsque le montant total payé au cours de l'année n'a pas excédé cinquante mille dinars (50.000 DA), le contribuable est autorisé, pour l'année suivante, à déposer trimestriellement sa déclaration et à s'acquitter des droits correspondants, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le trimestre civil.
Article : 378 du Code des Impôts Directs
Article : 78 du Code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires
3/ Le dépôt tardif de la déclaration donne lieu à une pénalité égale à 10 % des droits dus.
Cette pénalité est portée à 25 % après mise en demeure du contribuable par l'Administration de régulariser sa situation dans un délai d'un mois.
Le défaut de déclaration, à l'issue de ce délai d'un mois, entraine la taxation d'office avec application de la pénalité de 25 % citée ci dessus et l'émission d'un rôle immediatement exigible
4/ Le paiement tardif de ces droits et taxes donne lieu à la perception d'une pénalité de retard de 10 %
En matière de Taxes sur le Chiffre d'Affaires, une astreinte de 3% par mois ou fraction de mois de retard est appliquée en sus de la pénalité de 10 % citée ci dessus avec un maximum de 25 %

Comment servir la déclaration

La présente déclaration, tenant lieu de bordereau avis de versement, est prévue pour l'ensemble des impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source dûs par les contribuables et assujettis relevant du régime du bénéfice réel et du régime général de la T.V.A. et par les titulaires des professions libérales.

Elle remplace, à compter du 1er janvier 1995 le bordereau avis de versement de la TAP (jaune).

- le bordereau avis de versement des acomptes IBS (blanc),
- le bordereau avis de versement du VF et IRG salaires (bleu),
- les bordereaux avis de versement des différentes retenues à la source au titre de l'IRG et de l'IBS,
- le bordereau avis de versement du droit spécifique sur les carburants et les produits pharmaceutiques ;
- la déclaration relative à la taxe intérieure de consommation ;
- la déclaration relative à la taxe spécifique additionnelle,
- la declaration relative au droit de timbre sur etat,
- la déclaration TVA

Cadre N° 2 acomptes provisionnels – IBS :

Les quatre (4) acomptes seront compris respectivement dans les déclarations des mois de janvier, avril, juillet et octobre, à déposer dans les vingt (20) premiers jours du mois suivant.

Le solde de liquidation sera compris dans la déclaration du mois de mars de l'année suivante à déposer dans les vingt (20) premiers jours du mois d'avril.

Cadre N° 5 ce cadre est utilisé notamment par les contribuables qui auront demandé à s'aquitter du droit de Timbre sur Etat.

Exemples :

Professions libérales : **cadres 1.3 et 4**
Commercants détaillants : **cadres 1.3 et 4**
Commercants grossistes : **cadres 1.3.4 et 10 (TVA)**
Producteurs : **cadres** 1.3.4 **et 10 (TVA)** et eventuellement 6 (T.I.C) et 7 (T.S.A).

Lorsque les activités de commerce de détail, de gros ou de production sont exercées par des sociétés de capitaux, elles sont concernées par le cadre n° 2

N.B/ Les administrations et les contribuables relevant du régime du forfait utiliseront un modèle simplifié de la présente déclaration (Série G - n° 50 A)

-الملحق 15-

AVIS DE VIREMENT
à un compte postal/banquaire
à porter sur ordre du tresorier de la wilaya de Mila

N° CC 300055/72 **BF**

NET A PAYER AU CREDIT

DA

COMPTE N°

BRUT	INDICE	SEC SOC	I R J	MUTUELLE
314 748,00	**2368**	**27 580,32**	**85 101,00**	

Remb Av, Ret Divers, Autres précomptes, Oppos. Alloc.Fam.

IND. 1 IND.2 IND.3 IND.4 IND.5 DATE

RAPPEL DU AU MOTIF

EFFECTUE DATE DE DEBIT

راتب شهر

ORDRE DE VIREMENT
à un compte postal/banquaire
à porter sur ordre du tresorier de la wilaya de Mila

N° CC 300055/72 **BF**

NET A PAYER AU CREDIT

DA

COMPTE N°

راتب شهر

Mdt N°:

Visa des C/C Timbre à date

-الملحق 16-

الجمهـــــورية الجـزائرية الديمـوقراطية الشعبيـة

وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي

المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف -ميلة-

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
Centre Universitaire Abdelhafid boussouf MILA

جـــدول وصفي للتحـــويلات

راتب شهر

رقم الحوالة: تاريخ الحوالة:

كيفية الدفع: العنوان: ميلة السنة المالية:

الرقم	الإسم واللقب	رقم الحساب	الصافي للدفع
	المجمـــوع المنقـــول		
1			
2			
3			
4			
5			
6			
7			
8			
9			
10			
11			
12			
13			
14			
15			
16			
17			
18			
19			
20			
	مجمـــوع الحـــالة		
	المجمـــوع لنقلـــه		

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامـــــــــعي - ميـــــلة

كشف حوالات الدفـــع

الآمر بالصرف	المركز الجامعي ميلة	تسيير	2012	تاريخ الإصدار		تاريخ الإرسال إلى الخزينة	

رقم الحوالات	الباب	المادة	مبلغ		تاريخ قبول النفقة
			الحوالة	الباب	

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	المحاسب المكلف	إشعار بالتحويل لحساب: ب ف ت ر		أمـــر
وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي	السيد أمين خزينة ولاية: ميـلة	ميلة		بالصرف
المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف –ميلة–	خـزينة رقـم: 300055/ 72 ميـلة	لمنح أو راتب أو أجرة شهرية أو إستدراك		

تعين المستفيد

رقم	رقم الحســـاب	الصافي للدفع	الرقم الإستدلالي أو النسبة	إقتطـاعـات						تعين المستفيد .
				الضمان الإجتماعي	إشتراك في التعاضدية	الضريبة على الدخل الإجمالي	إقتطاعات مختلفة	إقتطاعات المحاسب	المبلغ الإجمالي للأجـرة	
رقم	رقم الحســـاب	الصافي للدفع								

الغيـابـات: حـوالة رقم: الموضـوع: راتب شهر

راتب شهر مارس 2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المشاكل والتحديات التي يواجهها التعليم العالي في الجزائر، منها قضية تمويله و الإنفاق عليه وهذا راجع إلى تضاعف عدد الطلبة و الأساتذة بالإضافة إلى ديمقراطية و مجانية التعليم، فالجزائر تعتمد اعتماد شبه كلي على الإنفاق الحكومي في تمويل هذا القطاع مما يشكل عبئ يثقل كاهل الدولة، كل هذا يستوجب ضرورة البحث عن بدائل تمويلية أخرى و تفعيل البدائل المتاحة و تبني سياسات تمويلية مبتكرة من شأنها دعم ميزانيات مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المالية – مؤسسات التعليم العالي – تمويل التعليم العالي – الإنفاق – الميزانية – البدائل المتاحة.

Résumé:

Cette étude vise à faire la lumière sur les problèmes et défis rencontrés par l'enseignement supérieur en Algérie, notamment la question de son financement et de ses dépenses, et cela est dû au doublement du nombre d'étudiants et de professeurs, en plus de la démocratie et de la gratuité de l'enseignement. Elle constitue une charge qui pèse sur l'Etat. Tout cela nécessite la nécessité de rechercher d'autres alternatives de financement, d'activer les alternatives disponibles, et d'adopter des politiques de financement innovantes qui soutiendraient les budgets des établissements d'enseignement supérieur en Algérie.

Mots-clés : gestion financière - établissements d'enseignement supérieur - financement de l'enseignement supérieur - dépenses - budget - alternatives disponibles.

abstract

This study aims to shed light on the problems and challenges faced by higher education in Algeria, including the issue of financing and spending on it, and this is due to the doubling of the number of students and professors, in addition to democracy and free education. It constitutes a burden that weighs on the state. All this requires the need to search for other financing alternatives, activate the available alternatives, and adopt innovative financing policies that would support the budgets of higher education institutions in Algeria.

Keywords: financial management - higher education institutions - financing higher education - spending - budget - available alternatives.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول: الإدارة المالية وخصوصية مؤسسات التعليم العالي	**19-2**
تمهيد	**2**
1. ماهية الإدارة المالية	**7-3**
1.1. مفهوم الإدارة المالية	**4-3**
1.1.1.تعريف الإدارة المالية	**3**
2.1.1.أهمية الإدارة المالية	**4-3**
2.1.:خصائص و أهداف الإدارة المالية	**4**
1.2.1.خصائص الإدارة المالية	**4**
2.2.1.أهداف الإدارة المالية	**4**
3.1. مكونات الإدارة المالية	**7-4**
4.1. طرق تنظيم الإدارة المالية	**7**
2. خصوصية مؤسسات التعليمالعالي	**18-7**
1.2. تصنيف مؤسسات التعليم العالي	**12-7**
2.2.الوظيفة الاجتماعية للتعليم العالي	**13-12**
1.2.2.أهداف التعليم العالي	**12**
2.2.2. وظائف التعليم العالي	**13-12**
3.2.2.دور مؤسسات التعليم العالي في منظومة تعليمية	**13**
3.2. مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر	**15-13**
4.2. الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم العالي في الجزائر	**18-15**
خلاصة	**19**
الفصل الثاني:واقع الإدارة المالية في مؤسسات التعليم العالي	**33-21**
تمهيد	**21**
1. الوضع القائم للتسيير المالي في مؤسسات التعليم العالي	**27-22**
1.1. المشاكل التي تواجه التسيير المالي في مؤسسات التعليم العالي	**23-22**
2.1. أسس و محددات تمويل التعليم العالي	**25-23**
3.1. إصلاحات قطاع التعليم العالي	**27-25**

2. الممارسات الجيدة نحو نشوء إدارة مالية جديدة في مؤسسات التعليم العالي	32-27
1.2. تحليل ميزانية التعليم العالي	31-27
2.2. معايير التوزيع الحديثة للميزانية	31
3.2. مقترحات تحسين تمويل مؤسسات التعليم العالي في الجزائ	32-31
خلاصة	33
الفصل الثالث:دراسة تطبيقية حول المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	54-35
تمهيد	35
1. مدخل لتقديم المؤسسة محل الدراسة	40-36
1.1. تقديم المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	36
2.1.موقع و مساحة و مهام المركز الجامعي	37-36
3.1.مرافق المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	39-37
4.1. الهيكل التنظيمي للمركز الجامعي	40-39
2. الإنفاق على التعليم في المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	53-41
1.2. مدونة الميزانية	42-41
2.2.:إعداد الميزانية	44-42
3.2. تنفيذ الميزانية	50-44
4.2. تحليل تطور ميزانية المركز الجامعي ومختلف البدائل المتاحة للتمويل	53-50
1.4.2. تحليل تطور ميزانية المركز الجامعي	51-50
2.4.2. البدائل المتاحة للتمويل في المركز الجامعي	53-51
خلاصة	54
الخاتمة	57-56
قائمة المراجع	61-59
قائمة الجداول	63
قائمة الأشكال	65
الملاحق	89-67
الملخصات	90
فهرس محتويات	